



المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
خمسون عاماً من التعاون العربي الأفريقي

**التقرير
السنوي**

20
24

المحتويات

05

• مقدمة

05

• نبذة عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

11

• رسالة رئيس مجلس الإدارة

13

• كلمة رئيس المصرف

15

• التطورات والاتجاهات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء 2024

19

• 50 عاماً من التعاون العربي الأفريقي - احتفالات العيد الذهبي للمصرف

28

• مخصصات المصرف لتمويل التنمية (الخطط الخمسية)

34

• الفصل الأول: الأنشطة والعمليات خلال عام 2024

34

• أهم مؤشرات الأنشطة التمويلية (2022 - 2023 - 2024)

35

• إجمالي الالتزامات

35

• مجالات تركيز استراتيجية المصرف 2030

38

• التمويل المشترك

38

• الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسات التمويل الأفريقية

42

• تسليط الضوء على أبرز العمليات المُجازة في 2024

47

• العمليات المكتملة وأثرها التنموي

51

• توقيع ونفاذ اتفاقيات القروض

51

• توقيع مذكرات تفاهم

52

• المشاركة في أنشطة التنمية



يتيح هذا التقرير تنقلاً تفاعلياً عبر الضغط على العناوين وأرقام الصفحات، مع إمكانية الرجوع عبر زر "العودة للفهرس". كما أن رمز (QR Code) قابل للنقر المباشر.

55 • الفصل الثاني: رفع الكفاءة المؤسسية لتعزيز الأثر التنموي

- 55 • تعزيز الأداء المؤسسي: مسيرة تطور نحو التميز
- 55 • الالتزام بمعايير الجودة العالمية والاستدامة
- 55 • حوكمة راسخة وإدارة متكاملة للمخاطر
- 56 • التحول الرقمي: لبنة أساسية نحو المستقبل
- 56 • التقييم المستقل للمشروعات: قفزة نحو تعزيز الأثر التنموي
- 57 • تعزيز الاتصال المؤسسي والهوية المؤسسية
- 57 • بنية مؤسسية مرنة وانطلاقة جديدة من الرياض
- 57 • تقرير فعالية التنمية لعام 2024

60 • الفصل الثالث: الأداء المالي في 31 ديسمبر 2024

- 60 • الالتزامات المالية
- 60 • السحب والاسترداد
- 63 • استثمارات المصرف في 2024
- 64 • التزامات المصرف السنوية خلال الفترة 1975 - 2024
- 66 • التقرير المالي للمصرف في 31 ديسمبر 2024

69 • الفصل الرابع: تفصيل بالعمليات الموافق عليها خلال عام 2024

- 69 • مشروعات القطاع العام
- 71 • عمليات القطاع الخاص
- 73 • عمليات تمويل التجارة
- 75 • عمليات تنمية القدرات (عون فني)

82 • الملاحق

- 82 • الملحق الأول: رأس مال المصرف
- 83 • الملحق الثاني: البيانات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

نبذة عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا



الإنشاء

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا) مؤسسة مالية دولية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة وبالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي، تم إنشاؤه بموجب قرار من مؤتمر القمة العربية السادس المنعقد بالجزائر في 28 نوفمبر 1973، وانطلقت أنشطته التمويلية من مقره الرئيس بالخرطوم، جمهورية السودان، في مارس 1975.

الأعضاء والمستفيدون

يضم المصرف 18 دولة عربية، أعضاء في جامعة الدول العربية، موقعة على اتفاقية إنشائه¹ في 18 فبراير 1974. ويتميز بسمة متفردة تجمعها مع عدد قليل من المؤسسات التنموية حول العالم، حيث لا يستفيد أعضاؤه من تمويلاته، بل تُوجّه بالكامل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في 44 دولة أفريقية غير عربية - جنوب الصحراء.

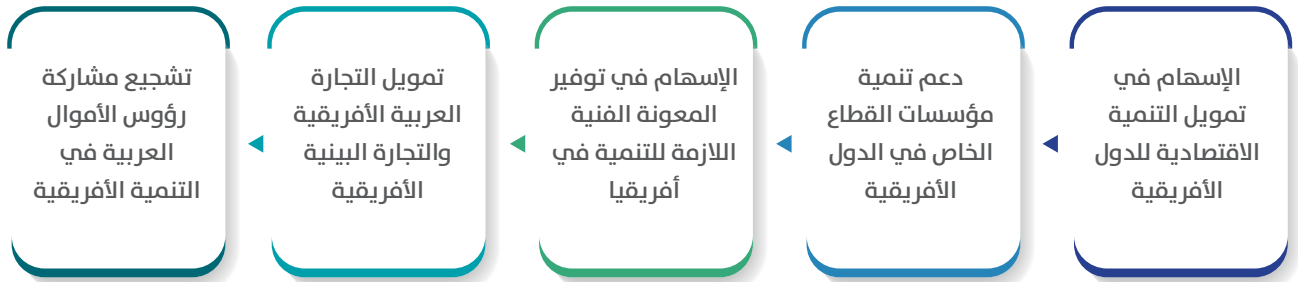
**الدول المستفيدة من
عون المصرف هي 44
دولة أفريقية غير
عربية - جنوب الصحراء**

* 1 تم تعديل اتفاقية الإنشاء 3 مرات بقرارات من مجلس المحافظين الموقر (قرار رقم (7) لسنة 1988، وقرار رقم (4) لسنة 2007، وقرار رقم (4) لسنة 2023).



الأهداف والمهام

يهدف المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول العربية والدول الأفريقية. وتحقيقاً لهذا الهدف عُهد إليه القيام بالوظائف التالية:



رأس المال



تُسهّم الثماني عشرة دولة الأعضاء في المصرف في رأسماله. ويبلغ رأس المال المُصَرَّح به 20 مليار دولار أمريكي²، والمُكتتب القابل للاستدعاء 10 مليارات دولار، والمدفوع 5 مليارات دولار.

المقر



يُباشِر المصرف أنشطته من مقره المؤقت في الرياض - المملكة العربية السعودية، كما يملك مكتباً إقليمياً في القاهرة - جمهورية مصر العربية.

السنة المالية



السنة المالية للمصرف هي السنة الميلادية، وتبدأ في 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل عام.

العملة



يقدم المصرف تمويلات له للدول المستفيدة بالدولار الأمريكي بصفة أساسية، ويمكنه أيضاً الإقراض بعملة اليورو.

اللغة



اللغة العربية هي اللغة الرسمية لأعمال المصرف، إلى جانب اعتماد اللغتين الإنجليزية والفرنسية كلغات عمل؛ وفق ما تقتضيه أنشطة المصرف في أفريقيا.

* 2 المقصود بالدولار في هذا التقرير، هو الدولار الأمريكي.

مجلس المحافظين

يتكون من محافظ ونائب محافظ عن كل دولة عضو من أعضاء المصرف، تعينهما تلك الدولة العضو. ولمجلس المحافظين كافة صلاحيات المصرف، وله أن يفوض مجلس الإدارة في بعض أو كل صلاحياته. كما له أن يصدر توجيهات لمجلس الإدارة حول السياسة العامة للمصرف. ويعقد المجلس اجتماعاً سنوياً خلال الربع الثاني من العام، كما يمكن أن يعقد المجلس كلما دعت الحاجة لذلك.

”وزراء المالية والاقتصاد من الدول الأعضاء يجددون التزامهم بالتكامل والشراكة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا“





عضوية المجلس في عام 2024

معالي الأستاذ/ سلطان بن سالم الحبسي وزير المالية – سلطنة عُمان	معالي الدكتور/ محمد محمود العسكس وزير المالية – المملكة الأردنية الهاشمية
معالي الأستاذ/ عمر البيطار* وزير المالية دولة فلسطين	معالي الأستاذ/ محمد بن هادي الحسيني وزير الدولة للشؤون المالية دولة الإمارات العربية المتحدة
معالي الأستاذ/ علي بن أحمد الكواري وزير المالية – دولة قطر	معالي الشيخ/ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني – مملكة البحرين
معالي المهندسة/ نورة سليمان الفصام* وزير ة المالية – دولة الكويت	معالي الأستاذ/ سمير عبد الحفيظ* وزير الاقتصاد والتخطيط – الجمهورية التونسية
معالي الدكتور/ يوسف الخليل وزير المالية الجمهورية اللبنانية	معالي الأستاذ/ لعزیز فايد وزير المالية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
معالي الدكتور/ خالد المبروك عبد الله وزير المالية – دولة ليبيا	معالي الأستاذ/ محمد بن عبد الله الجدعان وزير المالية – المملكة العربية السعودية
معالي الدكتورة/ رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي جمهورية مصر العربية	معالي الدكتور/ جبريل إبراهيم محمد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي جمهورية السودان
معالي الأستاذة/ نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية – المملكة المغربية	معالي الدكتور/ مأمون حمدان وزير المالية - الجمهورية العربية السورية
معالي الأستاذ/ سيد أحمد ولد أبوه* وزير المالية – الجمهورية الإسلامية الموريتانية	معالي الأستاذة/ طيف سامي وزيرة المالية – جمهورية العراق

* تم تعديل التمثيل في مجلس المحافظين خلال عام 2024، فقد كانت تمثّل الجمهورية التونسية معالي الأستاذة/ فريال الورغي حتى سبتمبر 2024، وكان يمثل دولة فلسطين معالي الدكتور/ نبيل قسيس حتى أبريل 2024، وكان يمثل دولة الكويت معالي الدكتور/ أنور علي المصطفى حتى نوفمبر 2024، وكان يمثل الجمهورية الإسلامية الموريتانية معالي الأستاذ/ إسلامو ولد أمبادي حتى سبتمبر 2024.

مجلس الإدارة

يتولى المجلس إدارة المصرف، ويتكون من أحد عشر عضواً، تسعة أعضاء دائمين وعضوين غير دائمين. وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً - غير متفرغ - لمدة سنتين قابلة للتجديد. تكون الدول الأعضاء الأكثر إسهاماً في رأس مال المصرف أعضاء دائمين، وتشارك بقية الدول الأعضاء - بحسب قوتها في التصويت في مجلس المحافظين - في اختيار العضوين غير الدائمين. وذلك لفترة عضوية أربع سنوات قابلة للتجديد.

عضوية المجلس في عام 2024



الرئيس
سعادة الدكتور/ فهد بن عبد الله الدوسري
المملكة العربية السعودية



عضو في المجلس
سعادة الدكتور/ عبد العزيز بن محمد الهنائي
سلطنة عُمان



عضو في المجلس
سعادة الأستاذ/ بوجمعة غانم
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



عضو في المجلس
سعادة الأستاذ/ فيصل علي المنصوري
دولة الإمارات العربية المتحدة



عضو في المجلس
سعادة الأستاذ/ لطفي فراخي*
الجمهورية التونسية



عضو في المجلس
سعادة الدكتور/ طارق الشعراوي
جمهورية مصر العربية



عضو في المجلس
سعادة الأستاذ/ عبد الله خليل المصبيح
دولة الكويت



عضو في المجلس
سعادة الأستاذ/ عبد الحاكم جواهري*
المملكة المغربية



عضو في المجلس
سعادة الأستاذ/ أيوبكر محمد الجفال
دولة ليبيا



عضو في المجلس
سعادة الأستاذ/ سعود محمد الحبابي
دولة قطر



عضو في المجلس
سعادة الأستاذة/ غفران كاظم نعمة*
جمهورية العراق

* تم تعديل التمثيل في مجلس الإدارة خلال عام 2024، فقد كان يمثل الجمهورية التونسية سعادة الأستاذ/ عاطف البرشاني حتى نوفمبر 2024، وجمهورية العراق سعادة الأستاذ/ عبد الحسن جمال حتى يونيو 2024، بينما كان يمثل المملكة المغربية سعادة الأستاذ/ الحسن الدز حتى يناير 2024.

رئيس المصرف

يُعين من غير أعضاء مجلس الإدارة لفترة مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ورئيس المصرف هو الممثل القانوني للمصرف والموظف التنفيذي الأعلى المسؤول عن تسيير جميع أعمال المصرف بإشراف مجلس الإدارة، ووفقاً لتوجيهات مجلس المحافظين ومجلس الإدارة.

رئيس المصرف في عام 2024



معالي الدكتور/ سيدي ولد التاه
الجمهورية الإسلامية الموريتانية



رسالة رئيس مجلس الإدارة



رسالة معالي

الدكتور فهد بن عبد الله الدوسري
رئيس مجلس الإدارة

السادة القراء الكرام

يسعدني، بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، أن أقدم بين أيديكم التقرير السنوي للمصرف لعام 2024، الذي يوثق مسيرة خمسين عاماً من العطاء والالتزام بقضايا التنمية في القارة الأفريقية. ويصدر هذا التقرير متزامناً مع احتفالات المصرف بمرور نصف قرن على تأسيسه (1974 – 2024).

إن هذه المناسبة التاريخية المهمة تمثل إرثاً إنسانياً وتنموياً راسخاً، تزدهو صفحاته بالإنجازات التي حققها المصرف، بفضل رؤى المؤسسين الثاقبة وتوجيهات القيادات المتعاقبة، وعزيمة العاملين فيه وإيمانهم الراسخ بأن التنمية المستدامة لا تُبنى إلا بالشراكات الصادقة والتكامل الفاعل بين الدول والشعوب.



”50 عامًا من العطاء والالتزام... المصرف يواصل مسيرته كجسر تنموي بين العالم العربي وأفريقيا“

”الخطوة الخمسية التاسعة استشرافاً لمستقبل واعد مع رؤية المصرف 2030“

تمويلات القطاعين العام والخاص، أو برامج تمويل التجارة، أو منح العون الفني.

إن تقديم هذا التقرير يعكس حرصنا على مشاركة النتائج والدروس المُستفادة مع المعنيين بالعمل التنموي عامةً، والمعنيين بأنشطة المصرف خاصةً، وإذ نضعه بين أيديكم، فإننا نأمل أن يُسهم في تعميق الفهم المشترك للتحديات والفرص في مسار التنمية، ويُعزز الحوار البناء والتعاون المثمر مع كافة الشركاء والجهات المعنية، لتحقيق الأهداف النبيلة التي نصبو إليها جميعاً: **”تنمية شاملة ومستدامة تُجسّد روح التضامن العربي الأفريقي، وتخدم حاضر ومستقبل القارة الأفريقية.“**

مع فائق الاحترام والتقدير،

لقد حرصنا من خلال هذا التقرير على إبراز أهم إنجازات المصرف على مدى خمسة عقود، مع تسليط الضوء على الأنشطة والنتائج المحققة خلال عام 2024، ضمن إطار تنفيذ الخطوة الخمسية الثامنة، واستشرافاً لمستقبل واعد عبر فلامح الخطوة الخمسية التاسعة، وبما ينسجم مع رؤية المصرف الطموحة «استراتيجية المصرف 2030».

يستعرض التقرير كذلك الجهود المبذولة لتعزيز الكفاءة المؤسسية، وتطوير الأداء التشغيلي، إلى جانب تحليل شامل لأداء المصرف المالي حتى نهاية ديسمبر 2024، بما يعكس التوازن بين الأثر التنموي والاستدامة المالية. كما يتضمن عرضاً مفصلاً للعمليات المعتمدة في عام 2024 لدعم الدول الأفريقية الشريكة، سواء من خلال



كلمة رئيس المصرف

كلمة معالي الدكتور سيدي ولد التاه رئيس المصرف



بكل فخر واعتزاز، أهنيء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بمناسبة مرور خمسين عامًا على تأسيسه الذي يوافق الثامن عشر من فبراير 1974. لقد شكّلت هذه السنوات الخمسون شهادةً حيةً على مسيرة تنمية وإنسانية متميزة، ارتكزت إلى رؤية استراتيجية واضحة، وقيم مؤسسية أصيلة تمثلت في الطموح، والعدالة، والاستجابة الفاعلة، والنزاهة، والتعاون البناء. إن احتفالنا بهذه الذكرى العطرة ليس محطة للراحة والتأمل في الإنجازات فحسب، بل إن آثار تلکم الإنجازات الملموسة على أرض الواقع؛ من مشاريع تنمية وحلول اقتصادية مستدامة، تمثل حافزاً متجدداً لمواصلة رسالتنا السامية.

منذ انطلاق أنشطته في عام 1975، ظل المصرف مثالاً يُحتذى في دعم التعاون العربي الأفريقي، فقد ساهم في تمويل



”2024“

عام التحول الكبير في
استراتيجية المصرف
”2030“

”50 عاماً“

من العطاء ...
ميراث من التضامن
العربي الأفريقي

27% فوق المستهدف. وانطلاقاً من هذه النتائج المشجعة تم اعتماد الخطة التاسعة (2025-2029) التي تهدف إلى المساهمة في تسريع وتيرة التنمية المستدامة في أفريقيا، بميزانية غير مسبقة قدرها 18.4 مليار دولار، تعكس طموح المصرف في التوسع النوعي والكمي في برامج ومبادراته.

القراء الأفاضل

في عام 2024، عمل المصرف على تطوير كفاءته المؤسسية عبر سلسلة من الإجراءات المحورية شملت تعزيز الحوكمة، تحسين التصنيف الائتماني، تسريع التحول الرقمي، الحصول على المزيد من شهادات الجودة وتنمية رأس المال البشري، وكل ذلك ساهم في خلق بيئة عمل محفزة، مستقرة وآمنة تدعم التميز المؤسسي.

ختاماً، نتوجه بخالص الامتنان للدول الأعضاء على ثقتهم الدائمة، ولشركائنا الاستراتيجيين على تعاونهم المثمر. كما نجدد عزمنا على مواصلة مسيرتنا للإسهام في تحقيق تطلعات شعوب أفريقيا، رغم التحديات الكبيرة التي يفرضها المشهد العالمي المتغير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

1878 عملية تنمية إجمالية اعتمادات تجاوزت 15.5 مليار دولار، شملت قطاعات حيوية عززت البنية التحتية، ودعمت التكامل الإقليمي، وساهمت في تحسين مستويات المعيشة في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

اعتمد المصرف منذ عام 1983 نهج الخطط الخمسية، مما مكّنه من تحقيق تخطيط استراتيجي فعال يتماشى مع أولويات التنمية والموارد المتاحة، مع الحفاظ على متانة مركزه المالي. وبحلول نهاية عام 2024 يكون المصرف قد أنجز ثمانين خطة خمسية، اتسمت بالتطور المستمر في حجم التمويلات ونطاق العمليات.

شهد عام 2024 تحولاً كبيراً في تنفيذ «استراتيجية المصرف 2030» التي تتضمن الخطتين الخمسيتين الثامنة والتاسعة. فقد اكتمل تنفيذ الخطة الثامنة (2020-2024)، وتميزت بإحراز نسبة تنفيذ قياسية لبرامج العمليات وصلت إلى نحو 98%، إذ بلغت الالتزامات الفعلية 8.2 مليار دولار من أصل 8.4 مليار دولار مخصصة. أما على الصعيد المالي، فقد حافظ المصرف على مؤشرات قوية بنمو إجمالي أصوله بنسبة 26% لتبلغ 6.55 مليار دولار، وزيادة صافي الدخل المتراكم بنسبة



التطورات والاتجاهات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء 2024

في عام 2024، مرت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بواقع اقتصادي معقد، حيث حققت بعض الدول تقدماً إيجابياً رغم استمرار تحديات الاقتصاد الكلي. وعملت معظم دول المنطقة على تنفيذ إصلاحات هيكلية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، في ظل تعرضها لصدمات اقتصادية وجيوسياسية متكررة، إلى جانب الحاجة المتزايدة للدعم الخارجي.

• النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء

وفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي، ارتفع معدل النمو في المنطقة من 2.9% في عام 2023 إلى 3.2% في عام 2024؛ أي أقل من المتوقع في البداية وهو 3.5% ويُعزى هذا إلى تواصل عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول، بالإضافة إلى التحديات الهيكلية التي تواجه العديد من الاقتصادات الأفريقية.

3.2%
هو معدل النمو
الاقتصادي

وفي أكبر اقتصادين في المنطقة، نيجيريا وجنوب أفريقيا، ارتفع معدل النمو إلى 2.2%؛ بفضل تحسن إمدادات الكهرباء في جنوب أفريقيا وزيادة إنتاج النفط في نيجيريا، بينما شهدت بقية دول المنطقة ارتفاعاً في النمو يصل إلى 4.0%.

• التضخم والقدرة على خدمة الدين

شهدت معدلات التضخم في أفريقيا جنوب الصحراء تفاوتاً ملحوظاً بين الدول، ففي حين سجلت بعض الدول انخفاضاً تدريجياً في التضخم، ظل معدل تضخم أسعار المواد الغذائية مرتفعاً خاصة في الاقتصادات الكبرى مثل أنغولا وإثيوبيا ونيجيريا، وقد تأثرت الأسعار سلباً بانخفاض قيمة العملات المحلية. كما تفاقم انعدام الأمن الغذائي نتيجة التقلبات المناخية مثل الجفاف والفيضانات التي ضربت مناطق مختلفة من القارة. وعلى الرغم من تشديد السياسات النقدية، لا تزال القدرة على خدمة الدين منخفضة في بعض الدول، حيث تؤدي أعباء الفوائد المتزايدة إلى تقليص الموارد المتاحة لتمويل مشاريع التنمية. كما أن احتياطات النقد الأجنبي لا تزال غير كافية في العديد من الدول؛ مما يزيد من المخاطر الاقتصادية.

• الديون والتحديات المالية

في عام 2024، بلغ حجم الدين الخارجي للمنطقة 828.4 مليار دولار؛ أي ما يعادل 47.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفعت خدمة الدين الخارجي إلى 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة العالمية؛ مما زاد من الضغوط المالية على الحكومات الأفريقية.

828.4
مليار دولار هو
حجم الدين الخارجي



والدول الأكثر تأثراً بأزمة الديون هي:

- إثيوبيا وغانا والكونغو وزامبيا وزيمبابوي ومالاوي وساو تومي وبرينسيب، وتعاني من أزمات مديونية حادة.
- بورندي والكاميرون وتشاد وموزمبيق وسيراليون وجنوب السودان، وتواجه مخاطر مديونية مرتفعة.
- كوت ديفوار ومدغشقر ورواندا والسنغال وتنزانيا وأوغندا، وتُصنّف ضمن الدول ذات المخاطر المديونية المتوسطة.

• النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء

- سجلت كينيا نمواً بنسبة 4.7%؛ مدعوماً بانتعاش القطاع الزراعي وزيادة النفقات الاستهلاكية.
- حقق اقتصاد ساحل العاج نمواً بنسبة 6.5%؛ بفضل تعافي قطاع التصنيع.
- نما اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة 4.9%؛ نتيجةً للأداء القوي للقطاع المنجمي.
- شهدت موزمبيق نمواً بنسبة 4.0%؛ مدعوماً ببدء تصدير الغاز الطبيعي المُسال.



• التحديات الإقليمية وتباين النمو بين القطاعات

1. الدول الغنية بالنفط: بلغ معدل النمو 2.5% مع تحسن ملحوظ في إنتاج النفط في الكونغو، بينما شهدت دول مثل تشاد انتعاشاً في القطاع غير النفطي بسبب زيادة الاستثمارات العامة.
2. الدول الغنية بالمعادن: تباطأ معدل النمو إلى 1.7% بسبب زيادة الواردات على الصادرات؛ إذ تأثر اقتصاد بوتسوانا بانخفاض الطلب العالمي على الماس، بينما استقرت غينيا عند 5.3%؛ بفضل ارتفاع إنتاج الذهب.
3. الدول غير المعتمدة على النفط والمعادن: تباطأ النمو إلى 3.0%؛ نتيجةً لارتفاع تكاليف الواردات وتشديد السياسات النقدية، بينما حققت دول مثل بوركينا فاسو ومالي والسنغال نمواً متسارعاً بفضل الاستثمارات في البنية التحتية.

• السياسات المالية والإصلاحات الاقتصادية

تخطط العديد من دول المنطقة إلى تعزيز الإيرادات المالية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتقليل الإعفاءات الضريبية كما في الكاميرون وغينيا بيساو والسنغال وتنزانيا، وتعزيز الإدارة الضريبية والرقمنة؛ الأمر الذي يساعد في زيادة الشفافية وتحسين الامتثال الضريبي. وعلى صعيد الإنفاق، تسعى بعض الحكومات للحفاظ على الإنفاق الاجتماعي، في حين تطبق أكثر من نصف الدول إجراءات تقشفية؛ مما قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والمدى الطويل.



• التوقعات الاقتصادية لعام 2025

من المتوقع أن يتسارع معدل النمو في أفريقيا جنوب الصحراء إلى 4.1% في عام 2025؛ مع استمرار انخفاض معدل التضخم. وكذلك من المتوقع أن يشهد أكبر اقتصادين في المنطقة نموًا متواضعًا بنسبة 2.1%، بينما تستفيد الدول ذات الاقتصادات المتنوعة من التعافي في الاستهلاك والاستثمار.

4.1%
النمو المتوقع في
2025

• التحديات المستقبلية

على الرغم من هذه التوقعات الإيجابية، لا تزال العديد من الدول الأفريقية تواجه تحديات هيكلية، من أبرزها: صعوبة الوصول إلى التمويل الدولي بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض، واستمرار الضغوط التضخمية وتقلبات أسعار المواد الغذائية، وضعف نمو الدخل الفردي خاصة في الدول المعتمدة على تصدير السلع الأولية، والتحديات الأمنية إذ لا تزال الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي يهددان الكثير من المناطق.

• الخلاصة

تعكس التطورات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء خلال عام 2024 بيئة اقتصادية متباينة، فبعض الدول تحقق نموًا مستدامًا بينما لا تزال دول أخرى تكافح لاستعادة الاستقرار المالي. ومع دخول عام 2025، تبرز الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية متكاملة لتعزيز مرونة الاقتصادات الأفريقية، مع التركيز على الابتكار والتعاون الإقليمي كعوامل رئيسية لدفع عجلة النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي طويل الأمد.

”أفريقيا جنوب الصحراء 2024: نمو متباين بين
تحديات الديون وضغوط التضخم، وفرص واعدة
مدعومة بالإصلاحات والتكامل الإقليمي“





خمسون عاماً من التعاون العربي الأفريقي

احتفالات العيد الذهبي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

تحت شعار «50 عاماً من التعاون العربي الأفريقي»، شهد عام 2024 لحظات تاريخية فارقة في مسيرة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، حيث احتفل بمرور خمسين عاماً على توقيع اتفاقية إنشائه في عام 1974. وقد جاءت هذه الاحتفالات لتوثق خمسة عقود من العطاء والتميز في دعم مسيرة التنمية في القارة الأفريقية، مكّنت المصرف من ترسيخ مكانته كمؤسسة رائدة ضمن منظومة مؤسسات التمويل الإنمائي الإقليمية والدولية.



صور العيد
الخمسين



فيلم العيد
الخمسين عربي





انطلقت احتفالات العيد الذهبي من مقر المصرف في الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، حيث تم تنظيم حفل افتتاحي رفيع المستوى جمع نخبة من ممثلي المؤسسات المالية والتنموية العربية والأفريقية، إلى جانب شخصيات بارزة دعمت مسيرة المصرف منذ تأسيسه.

وخلال الحفل، كرّم المصرف شركاءه الاستراتيجيين وعدداً من الشخصيات الفاعلة الذين كان لهم إسهام ملموس في تطوير عمله، وتوطيد حضوره كمؤسسة إنمائية رائدة على الساحة الإقليمية والدولية. كما شهدت الفعالية استعراضاً لمسيرة المصرف عبر خمسين عاماً من التعاون البناء، وجرى تسليط الضوء على أبرز محطاته التاريخية، وأثره في دعم التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

وقد مثل الحدثُ الانطلاقة الرسمية لسلسلة من الفعاليات نظمها المصرف خلال عام 2024 تعاقبت في عددٍ من العواصم العربية والأفريقية، احتفاءً بهذا الإنجاز المؤسسي الكبير، وتأكيداً على التزامه برسالاته التنموية النبيلة.

”المصرف إرثٌ تنموي ومكانة مؤسسية رفيعة“

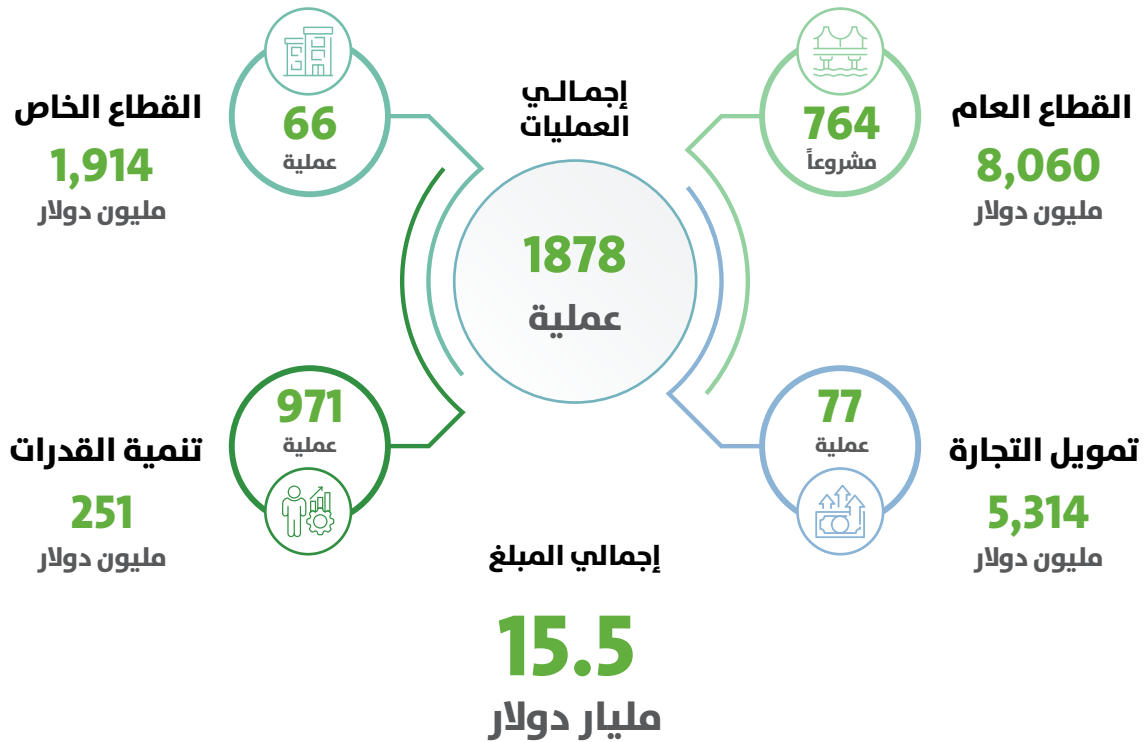
اتسمت الاحتفالات بكونها وقفة تأمل وتقدير لإرثٍ مشرف من الإنجازات، حيث تم تسليط الضوء على التطور اللافت في القدرات المؤسسية للمصرف، بما في ذلك مسار التحول الرقمي، وتحقيق تصنيفات أئتمانية رفيعة تُعزز من دوره كمؤسسة موثوقة وفعالة في دعم أولويات التنمية في أفريقيا. كما أبرزت النجاحات المتحققة في إصدار السندات، والحصول على عدد من شهادات الآزو، والتي تعكس جودة الأداء وفعالية نظم الإدارة، ضمن بيئة مؤسسية متطورة تدعم الاستقرار المالي والكفاءة التشغيلية.

مسيرة تنموية ساهمت بمبلغ 15.5 مليار دولار أمريكي في تنمية القارة الأفريقية

منذ انطلاق أعماله في عام 1974، وضع المصرف اللبنة الأولى لمسيرة تنموية متميزة، واضعاً في صميم رؤيته تقوية التعاون بين الدول العربية والأفريقية. وخلال خمسين عاماً، التزم المصرف بتمويل عمليات تنموية بقيمة تجاوزت 15.5 مليار دولار أمريكي، استهدفت مشروعات في قطاعات حيوية مثل البنية التحتية، والزراعة، والطاقة، والتعليم، والصحة، والصناعة، ما ساهم في تحسين جودة الحياة، ومكافحة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي في العديد من الدول الأفريقية. وامتدت مساهمات المصرف إلى دعم القطاع الخاص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز ريادة الأعمال، إلى جانب دعم التجارة وتنمية القدرات، الأمر الذي أسهم بشكلٍ مباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية بالقارة.

”50 عاماً من الالتزامات التمويلية.. إنجازات تُرسّخ الدور التنموي للمصرف“

توزيع الالتزامات خلال 50 عاماً حسب نوافذ التمويل



”1878 عملية تمويلية خلال نصف قرن... بإجمالي التزامات تجاوز 15.5 مليار دولار“

توزيع الالتزامات خلال 50 عاماً حسب مجالات التركيز الاستراتيجي





شراكة من أجل الازدهار

الاحتفال بمرور 50 عامًا على التعاون العربي الأفريقي وإطلاق التحالف المالي العربي الأفريقي

تزامناً مع انعقاد القمة نصف السنوية للاتحاد الأفريقي لعام 2024، احتضنت مدينة أكرا، عاصمة جمهورية غانا، بتاريخ 21 يوليو 2024، الاحتفال الرسمي بمرور خمسين عاماً على تأسيس المصرف، وذلك برعاية سخية من الاتحاد الأفريقي، وباستضافة كريمة من رئاسة جمهورية غانا، الراعي الرسمي للمؤسسات المالية الإنمائية في أفريقيا.

وقد تشرف الحفل بحضور فخامة الرئيس نانا أددو دانكوا أكوفو أددو، رئيس جمهورية غانا، إلى جانب عدد من رؤساء الدول المشاركين في القمة أو ممثليهم، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ونخبة من القيادات الحكومية والقطاع الخاص، وصناع السياسات، والمؤسسات المالية والتنمية، وممثلي الجهات الرقابية والمستثمرين من مختلف أنحاء أفريقيا والعالم العربي.

وتمثلت أهم لحظات الاحتفال في ما ورد في بيان قمة الاتحاد الأفريقي، حيث ثمن القادة الأفارقة مسيرة المصرف وإسهاماته المشهودة، وهنأوه على الدور الحيوي الذي يضطلع به في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً واستقراراً في القارة الأفريقية.

التحالف المالي العربي الأفريقي: خطوة جديدة في مسار تعزيز التعاون

شكل إعلان التحالف المالي العربي الأفريقي (Arab Africa Financial Consortium) الحدث الأبرز خلال الاحتفال، حيث يعدّ هذا التحالف منصةً استراتيجية تجمع مؤسسات التمويل العربية والأفريقية تحت مظلة التعاون المشترك. لقد تبني المصرف - بكل فخر - هذه المبادرة كخطوة جريئة لتوسيع خيارات التمويل؛ عبر استكشاف فرص استثمارية وتجارية جديدة بين الجانبين. وبالاستفادة من القدرة التكاملية للمؤسسات المالية العربية والأفريقية النشطة في تمويل التنمية في القارة، يعدّ هذا التحالف بتعزيز الفرص الاقتصادية ودعم الشركات المحلية؛ ما يضمن مستقبلاً أكثر مرونة ورخاءاً للقارة الأفريقية.





يسعى التحالف إلى:

- زيادة رؤوس أموال وإمكانيات مؤسسات التمويل التنموية.
- دعم الابتكار المالي والشمول المالي.
- التصدي للتحديات التنموية الكبرى مثل تغيير المناخ والتفاوت الاقتصادي.
- إطلاق أدوات تمويل جديدة تدعم الشركات المحلية وتعزز مرونة اقتصادات أفريقيا.
- خلق منصة تمويل مشترك للمشاريع التي تهدف إلى التحول التنموي والدمج الاقتصادي الإقليمي والعالمي لأفريقيا.

**”عكس تدشين التحالف
في أجواء مفعمة بالحماس،
التزاماً عربياً أفريقياً برؤية
استراتيجية طموحة تحقق
المصالح المتبادلة“**

شراكة المصرف والوكالة الإنمائية للاتحاد الأفريقي (نيباد)

شهد احتفال أكرأ تدشين مهم لشراكة نوعية فاعلة بين المصرف والوكالة الإنمائية للاتحاد الأفريقي (نيباد)، تمثلت في ”مبادرة مليون شركة صغيرة ومتوسطة في أفريقيا“، لمشروع مشترك يعكس الرؤية الموحدة بين المصرف والوكالة؛ لتمكين قطاع ريادة الأعمال وتعزيز الشمول الاقتصادي. وقد أعربت معالي السيدة ناردوس بيكلي، الرئيس التنفيذي للوكالة، عن تقديرها للتعاون المثمر مع المصرف، مشيدةً بالدور المحوري الذي قام به في دعم ما يزيد على ثلاثة ملايين مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط، فضلاً عن تيسير تمويلات واسعة النطاق وبرامج تدريب لريادة الأعمال في القارة. من جانبه، عبّر معالي الدكتور سيدي ولد التاه، رئيس المصرف، عن اعتزازه بهذه الشراكة الاستراتيجية، وأكد التزام المصرف الثابت بمواصلة دعم المبادرات القارية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، والعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات الإقليمية والدولية لتحقيق تطلعات شعوب أفريقيا.

المصرف والصندوق السعودي للتنمية

وفي إطار تعزيز الشراكات الاستراتيجية، تم إطلاق مبادرة جديدة بين المصرف والصندوق السعودي للتنمية، وذلك خلال الفعاليات الرسمية المرافقة للاحتفال. وقد استهل معالي الأستاذ/ سلطان بن عبد الرحمن المرشد، الرئيس التنفيذي للصندوق، كلمته بتقديم التهاني للمصرف بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيسه، مشيداً بدوره التنموي في أفريقيا. وتناول في حديثه الشراكة التاريخية بين الصندوق والساحة الأفريقية، والتي انطلقت منذ عام 1975 وأسفرت عن تمويل نحو 500 مشروع مشترك في مجالات البنية التحتية في 47 دولة أفريقية، بإجمالي استثمارات تجاوزت 15 مليار دولار أمريكي. كما أعلن معاليه عن التزام المملكة العربية السعودية، عبر توجيهات سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، بتقديم تمويلات إضافية بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي لأفريقيا عبر الصندوق، بحلول عام 2030.

من جانبه، عبّر معالي الدكتور/ سيدي ولد التاه، رئيس المصرف، عن بالغ تقديره لدور المملكة العربية السعودية كمساهم رئيسي في رأس مال المصرف، ولجهود الصندوق السعودي للتنمية في تقديم تمويلات إنمائية إضافية بأسعار ميسرة، تسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في 44 دولة أفريقية مستفيدة.



المصرف وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)

وفي سياق الشراكات التنموية الهادفة، ثَمَّن سمو الأمير/ عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز، رئيس مجلس إدارة برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، إنجازات المصرف على مدى نصف قرن من العمل التنموي المتواصل، مشيداً بأثره الإيجابي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة. وقد عبّر سموه عن دعمه الكامل لمبادرة تشكيل "التحالف المالي العربي الأفريقي"، مؤكداً على الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه هذا التحالف في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتعزيز التعاون العربي الأفريقي في مواجهة التحديات المشتركة.

كما أثنى سمو الأمير على التعاون القائم بين البرنامج والمصرف، لاسيما في إطار مبادرة المهارات الرقمية والخضراء، التي تهدف إلى تأهيل الشباب الأفريقي لاقتصادات المستقبل، وتعزيز قدراتهم في مجالات الابتكار والتحول الرقمي والتنمية المستدامة، داعياً إلى مواصلة توسيع هذا التعاون من أجل بناء قارة أفريقية مزدهرة وقادرة على الصمود. من جهته، ثَمَّن معالي الدكتور/ سيدي ولد التاه، رئيس المصرف، الشراكة القوية التي تجمع بين المصرف وبرنامج الخليج العربي للتنمية، منوهاً بالمبادرات النوعية التي يقوم بها البرنامج في دعم الشباب وتمكين المجتمعات في أفريقيا، وبدوره الريادي في تعزيز العمل التنموي المشترك.

منتدى الرؤساء التنفيذيين: دور القطاع الخاص في تمويل التنمية

وضمن الفعاليات، نظّم المصرف منتدىً مفتوحاً للرؤساء التنفيذيين للشركات تحت عنوان: "الاستفادة من تمويل التنمية لتعزيز نمو القطاع الخاص والتجارة بين أفريقيا والعالم العربي". خُصص المنتدى لتقييم دور التمويل التنموي في تحقيق استراتيجية المصرف 2030 وأجندة الاتحاد الأفريقي 2063، وناقش التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل. كما استعرض المنتدى الأثر المتوقع لإنشاء محفظة مالية عربية للاستثمار في أفريقيا بقيمة 50 مليار دولار أمريكي، ودورها المحتمل في دعم جهود التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في القارة الأفريقية.

من جهةٍ أخرى، سلط المنتدى الضوء على دعم المصرف للقطاع الخاص والتجارة من خلال محفظة استثمارية تقترب من 4 مليارات دولار أمريكي، موزعةً على أكثر من 70 عملية، وركّز على سبل تعزيز الأثر التنموي من خلال الشراكات متعددة الأطراف.

نحو الخمسين عاماً القادمة: استشراف المستقبل وتعزيز الشراكات

نظّم المصرف ملتقىً استراتيجياً رفيع المستوى في أكتوبر 2024 بمدينة دبي، استضاف فيه صفوة من قادة القطاعين العام والخاص في أفريقيا والعالم العربي، إلى جانب ممثلين عن المجتمع المدني والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بالتنمية. جاءت هذه الفعالية لتكون منصة تقييم واستشراف، حيث سعت إلى مراجعة أداء المصرف على مدار سنوات طويلة من العمل التنموي، واستكشاف الدور الذي يمكن أن يلعبه خلال العقود المقبلة في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة، وما تحمله من فرص وتحديات.



وقد تميّز الملتقى بحضورٍ نوعي يعكس رصيد الشراكات ومثانة شبكة العلاقات التي أرسى المصرف أسسها، كما يجسّد المكانة الريادية التي يحتلها كجسر حيوي يربط العالم العربي بأفريقيا.

قضايا المستقبل وأولويات التنمية

ناقش المشاركون خلال الملتقى أبرز القضايا والاتجاهات التي ستشكّل ملامح مستقبل القارة الأفريقية، وفي مقدمتها:

- التحولات الديموغرافية المتسارعة.
- تسخير الثورة التكنولوجية، لاسيما تقنيات الذكاء الاصطناعي، لخدمة التنمية المستدامة.
- تعزيز الاستفادة من أدوات التمويل التنموي المبتكرة والمتاحة.

وهدف الملتقى إلى تمكين قادة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من تكوين رؤية مشتركة للتحديات التنموية، وتحديد سبل تجاوزها من خلال وضع أجندة عمل واقعية، طموحة، وقابلة للتنفيذ.

”متديات رفيعة المستوى تؤكد دور المصرف كجسر تنموي بين أفريقيا والعالم العربي، واستشراف لخمسين عاماً قادمة من العمل والشراكة“

دعوة للتجديد وتوسيع الأثر

في ختام المناقشات، وجّه المشاركون دعوة واضحة إلى المصرف ومؤسسات التمويل التنموي والبنوك الإنمائية متعددة الأطراف لتعزيز التنسيق، وتوحيد الجهود، وإعادة رسم أولويات العمل التنموي بما يتماشى مع طموحات القارة الأفريقية، ويسهم في تمكينها من الصعود كقوة اقتصادية وازنة في القرن الحادي والعشرين.

من جانبه، عبّر المصرف عن اهتمامه العميق بمخرجات الملتقى وتوصياته، مؤكداً التزامه الراسخ بمواصلة دعمه لمسيرة التنمية في أفريقيا، من خلال تطوير أدواته وآلياته، وتعزيز شراكاته، والعمل بكفاءة أعلى خلال العقود المقبلة، لتحقيق أثر تنموي أوسع وأكثر استدامة.



استراتيجية المصرف 2030

الرؤية



“أن نكون المنصة الرائدة للتعاون الاقتصادي العربي الأفريقي من أجل التنمية”

الرسالة



“تعزيز التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي من خلال المساعدات المالية والاستثمار والدعم الفني”

الأهداف الإستراتيجية



الهدف 1: تحديد وتطوير وتعزيز فرص التعاون الاقتصادي الإستراتيجي بين العرب وأفريقيا.

الهدف 2: المساهمة بشكل مبتكر في التنمية المُستدامة والتحول الهيكلي للبلدان الأفريقية في ضوء أهداف التنمية المُستدامة وأجندة أفريقيا 2063.

يتم تنفيذ الاستراتيجية عبر خطتين خمسينتين متتاليتين، الخطة الثامنة (2020-2024) والخطة التاسعة (2025-2029). وقد تم تصميم هذه الخطط بحيث تكون مرنة وقابلة للتكيف بما يتماشى مع المستجدات على أرض الواقع، وبحيث تتيح للمصرف مراجعة أولوياته وتحديث أدواته استناداً إلى النتائج والدروس المُستفادة، وذلك ما يعزز قدرته على الاستمرار كعنصر فاعل في مشهد التنمية المستدامة في أفريقيا.

“استراتيجية المصرف 2030... خارطة طريق
لتعزيز التعاون العربي الأفريقي في عالم متغير”



من الالتزامات السنوية إلى التخطيط الاستراتيجي:

تطور منهجيات العمل التنموي

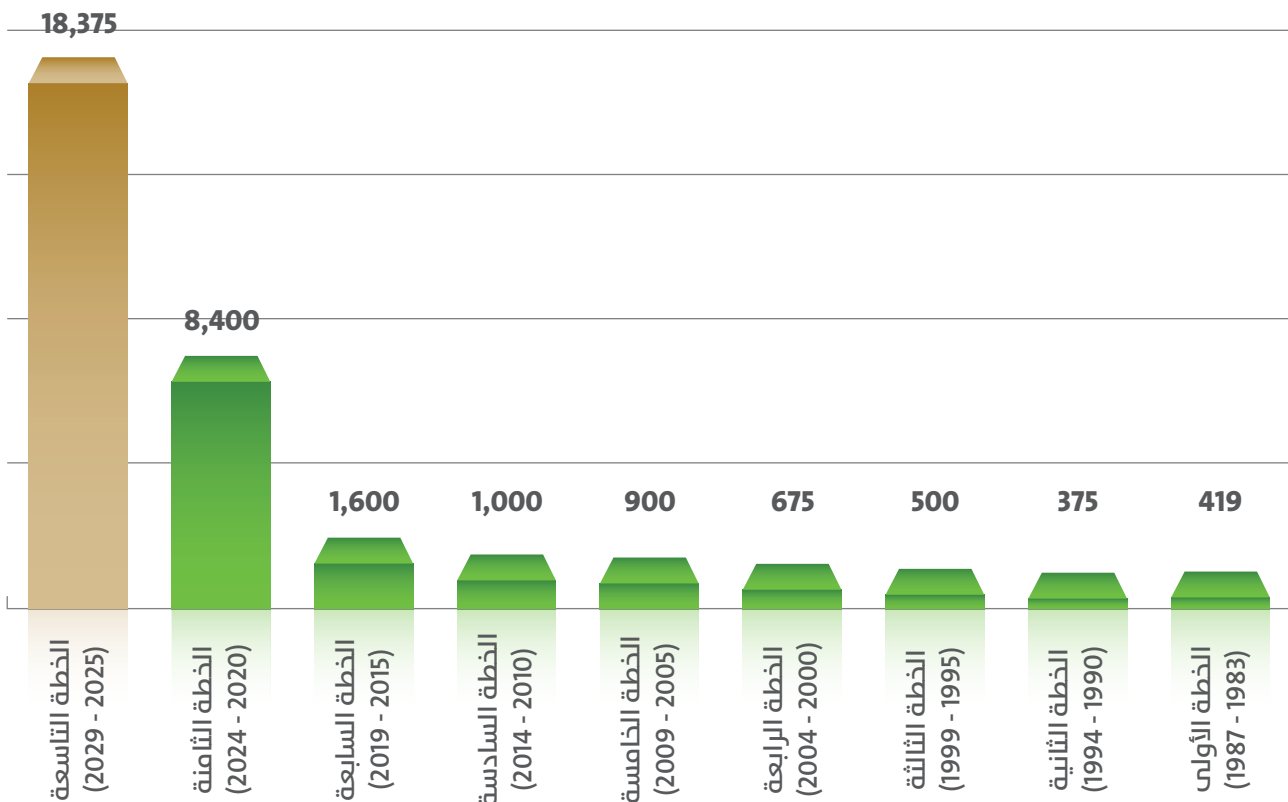
مُخصّصات المصرف لتمويل التنمية (الخطط الخمسية)

منذ انطلاق أنشطته التمويلية في عام 1975 وحتى عام 1982، اعتمد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا أسلوب تحديد التزامات سنوية للدول المستفيدة، استناداً إلى الموارد المتاحة واحتياجات التنمية المباشرة.

وفي عام 1983، شهد المصرف تحولاً استراتيجياً مهماً، تمثل في اعتماد نهج الخطط التنموية الخمسية، بما يعزز من فعالية التخطيط والحوكمة المالية، ويتيح استجابة أكثر مرونة لأولويات التنمية في القارة، مع الحفاظ على متانة المركز المالي.

ومنذ ذلك الحين، أكمل المصرف تنفيذ ثماني خطط خمسية، شهدت زيادة تدريجية في مخصصاتها التمويلية، بما يعكس اتساع نطاق عملياته الجغرافية وتنويع أدواته التمويلية. ويُعد اعتماد الخطة الخمسية التاسعة (2025-2029) خلال عام 2024، تأكيداً لاستمرارية هذا النهج التطويري، والتزاماً جدياً بتعزيز الأثر التنموي واستباق التحديات.

تدرج مخصصات الخطط الخمسية للمصرف (بملايين الدولارات)





الخط الخمسية الثامنة (2020-2024)

تحسين الأداء ودروس مُستفادة تعزز الرؤية المستقبلية

اكتمل تنفيذ الخط الخمسية الثامنة مع نهاية عام 2024، وقد شكلت مرحلة تأسيسية محورية في مسار تطوير أداء المصرف وتعزيز مكانته. ركزت الخطّة على تعميق التعاون الاقتصادي العربي-الأفريقي، ودعم جهود التنمية المستدامة في دول أفريقيا جنوب الصحراء، مع الحفاظ على نهج متوازن بين الطموح والمرونة، وأفرزت مجموعة من الدروس المُستفادة التي أسهمت في تحسين أداء المصرف وتوجيه رؤيته المستقبلية، أبرزها أهمية:

- التخطيط المرن والتنفيذ المتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- تطوير أنظمة فعالة لمتابعة تقدم المشروعات وضمان تنفيذها بكفاءة.

وقد مكّن هذا النهج المصرف من التكيف بنجاح مع تداعيات جائحة كوفيد-19، والأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية الأخرى، دون التأثير على التزاماته تجاه الدول الشريكة.

أداء مالي قوي ونمو مستدام

حافظ المصرف خلال فترة تنفيذ الخطّة على مركز مالي متين، حيث بلغ:

- إجمالي الأصول: 6,553 مليون دولار بنهاية ديسمبر 2024 (بنمو بلغ 26% عن بداية الخطّة).
- حقوق الدول الأعضاء: 5,780 مليون دولار.
- صافي الدخل المتراكم: 763 مليون دولار، متجاوزاً المخطط له بنسبة 27%.

كذلك نجح المصرف في تحقيق معدلات تنفيذ مرتفعة لبرامجه التمويلية، مع الالتزام بتوزيع استراتيجي متوازن للموارد بما يضمن تحقيق أقصى أثر تنموي مستدام في القطاعات ذات الأولوية، مثل البنية التحتية، والزراعة، والطاقة، والتعليم، والصحة.

مقارنة بين مخصصات الخطّة الثامنة والالتزامات الفعلية (حسب النواخذ)

القطاع الخاص	تمويل التجارة	العون الفني	القطاع العام
نسبة التنفيذ %99.8	نسبة التنفيذ %96.3	نسبة التنفيذ %100	نسبة التنفيذ %100
36 عملية	46 عملية	185 عملية	88 مشروع
إجمالي المخصصات 1,400 مليون دولار	إجمالي المخصصات 4,450 مليون دولار	إجمالي المخصصات 50 مليون دولار	إجمالي المخصصات 2,500 مليون دولار
التمويل الفعلي 1,397 مليون دولار	التمويل الفعلي 4,284 مليون دولار	التمويل الفعلي 50 مليون دولار	التمويل الفعلي 2,500 مليون دولار



تعزيز الشراكات والتمويل المشترك

عمل المصرف على تعزيز التعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي، من خلال شراكات دعمت تنفيذ مشروعات وطنية وإقليمية ذات تأثير واسع. وقد ساعد هذا النهج على حشد موارد إضافية وتعزيز فاعلية التدخلات التنموية في الدول المستفيدة.

التحول الرقمي واستمرارية الأعمال

ساهم الاستثمار في التحول الرقمي في تعزيز مرونة المصرف، وضمان استمرارية عملياته بسلاسة خلال الأزمات. وقد تم اعتماد أنظمة تقنية متقدمة، مع تفعيل مراكز بيانات احتياطية وسحابية؛ مما رفع من كفاءة أعماله واستجابته للتحديات.

”تعزيز الكفاءة
المؤسسية من خلال
شراكات تنموية فاعلة،
وتحول رقمي مرن،
وتطوير شامل لرأس
المال البشري“

تطوير رأس المال البشري والهيكل المؤسسي

كان الاستثمار في الموارد البشرية أحد أولويات الخطة، حيث جرى:

- تبني نظام تقييم أداء قائم على الأهداف الذكية.
- تنفيذ برامج تدريبية نوعية، من أبرزها برنامج المهنيين المبتدئين.
- تحسين بيئة العمل، وتحديث سلم الرواتب والامتيازات.
- دعم المساواة بين الجنسين وتعزيز التنوع داخل المصرف.

دخول ناجح إلى أسواق رأس المال الدولية

من الإنجازات الاستثنائية التي حققها المصرف خلال فترة الخطة الخمسية الثامنة، دخوله لأول مرة إلى أسواق رأس المال العالمية عبر إصدار سند اجتماعي بقيمة 500 مليون يورو لمدة 3 سنوات. وحقق هذا الإصدار نجاحاً لافتاً، حيث تجاوز الاكتتاب ثلاثة أضعاف القيمة المطروحة، وشارك فيه أكثر من 50 مستثمراً مؤسسياً من 27 دولة في 4 قارات، بما في ذلك بنوك مركزية ومؤسسات رسمية. وقد تم الإصدار ضمن إطار برنامج السندات متوسطة الأجل باليورو (EMTN)، بسعر قسيمة 3.75% وعائد 3.806%؛ الأمر الذي يمثل خطوة تأسيسية نحو ترسيخ مكانة المصرف كمصدر منتظم في الأسواق المالية الدولية.

ختاماً، وفي المرحلة الأخيرة من الخطة، أظهر المصرف مهارة عالية على التكيف والمرونة في مواجهة التحديات التشغيلية، من خلال الانتقال السلس إلى مقره المؤقت في الرياض - المملكة العربية السعودية. وقد واصل تنفيذ برامجه وخطته التنموية بكفاءة ودون انقطاع؛ مما يعكس قدرته على استمرارية أعماله وبلوغ أهدافه - رغم المتغيرات.



الخط الخمسية التاسعة (2025 – 2029) تسريع التنمية المستدامة وتعزيز المرونة في مواجهة التحديات

- تمثل الخط الخمسية التاسعة (2025-2029) المرحلة الثانية من استراتيجية المصرف العشرية "رؤية 2030"، وتأتي استجابةً للحاجة المتزايدة إلى تسريع وتيرة التنمية المستدامة، وتعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على الصمود في وجه التحديات الإقليمية والعالمية.
- حافظت الخط الخمسية على تركيزها في المجالات المحفزة للتكامل الاقتصادي، مع رفع سقف الطموحات من خلال أهداف نوعية مدعومة بزيادة كبيرة في الموارد المالية المرصودة. فقد اعتمد مجلس إدارة المصرف مخصصات إجمالية قدرها 18.375 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 119% مقارنةً بمخصصات الخط الخمسية الثامنة البالغة 8.400 مليار دولار أمريكي.

نهج تمويلي متكامل ومخصصات طموحة

- تتبنى الخط الخمسية نهجاً تمويلياً تكاملياً، يشمل مزيجاً من الأدوات التمويلية مثل التمويل الميسر، والتمويل بشروط السوق، وتمويل القطاع الخاص، وتمويل التجارة، والعون الفني. ويتيح هذا النهج تصميم حزم تمويل مرنة تتلاءم مع طبيعة المشروعات وظروف الدول المستفيدة، مع الحفاظ على سلامة رأس المال والسيولة، ومواءمة التوسع في الاقتراض من الأسواق العالمية مع تطور المحفظة الاستثمارية.

دعم التحول الأخضر وتعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا

تواكب الخط الخمسية مبادرات مجموعة التنسيق العربية التي يُعد المصرف عضواً فاعلاً فيها، لا سيما فيما يتعلق بتخصيص:

- 50 مليار دولار لبنية تحتية مرنة ومجتمعات شاملة،
- 24 مليار دولار لمكافحة تغيّر المناخ،
- 10 مليارات دولار لدعم الأمن الغذائي،
- 10 مليارات دولار لتعزيز التحول نحو الطاقة النظيفة.

وتُشكل هذه التعهدات محفزاً رئيسياً لدور المصرف في تمويل مشاريع التحول الأخضر في أفريقيا، خاصةً في مجالات الطاقة المتجددة، والبنية التحتية المقاومة لتغير المناخ.

تمكين الشباب والنساء عبر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تُولي الخط الخمسية أهمية قصوى لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها محركاً رئيسياً للنمو وخلق فرص العمل، لا سيما لفتتي الشباب والنساء، وذلك من خلال زيادة التمويل المخصص لهذا القطاع وتقديم برامج تدريبية لتطوير المهارات وتعزيز ريادة الأعمال.

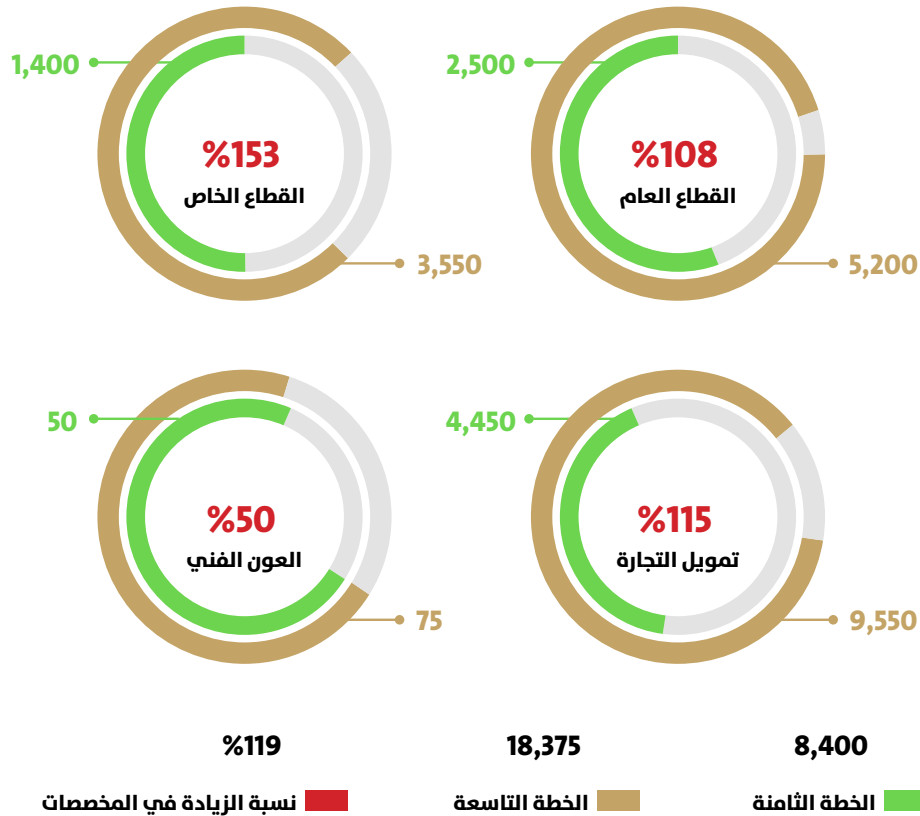
نقلة نوعية في الأداء المؤسسي

تطمح الخطة إلى إحداث تحول جذري في كفاءة الأداء المؤسسي من خلال:

- الاستثمار في رأس المال البشري،
- تحديث السياسات الإدارية والتنظيمية،
- تسريع التحول الرقمي،
- تطوير بيئة العمل،
- وإرساء هيكل إداري مرن قادر على التكيف مع المتغيرات واستثمار الفرص الناشئة.

وبهذا، تمثل الخطة الخمسية التاسعة خارطة طريق طموحة تقود المصرف نحو تحقيق أثر تنموي أوسع وأعمق، يُرسّخ دوره كمحفّز رئيسي للتنمية المستدامة والتكامل العربي الأفريقي في العقود المقبلة.

مخصصات الخطة التاسعة بالمقارنة مع مخصصات الخطة الثامنة (بملايين الدولارات)





الفصل الأول

الأنشطة والعمليات في 2024



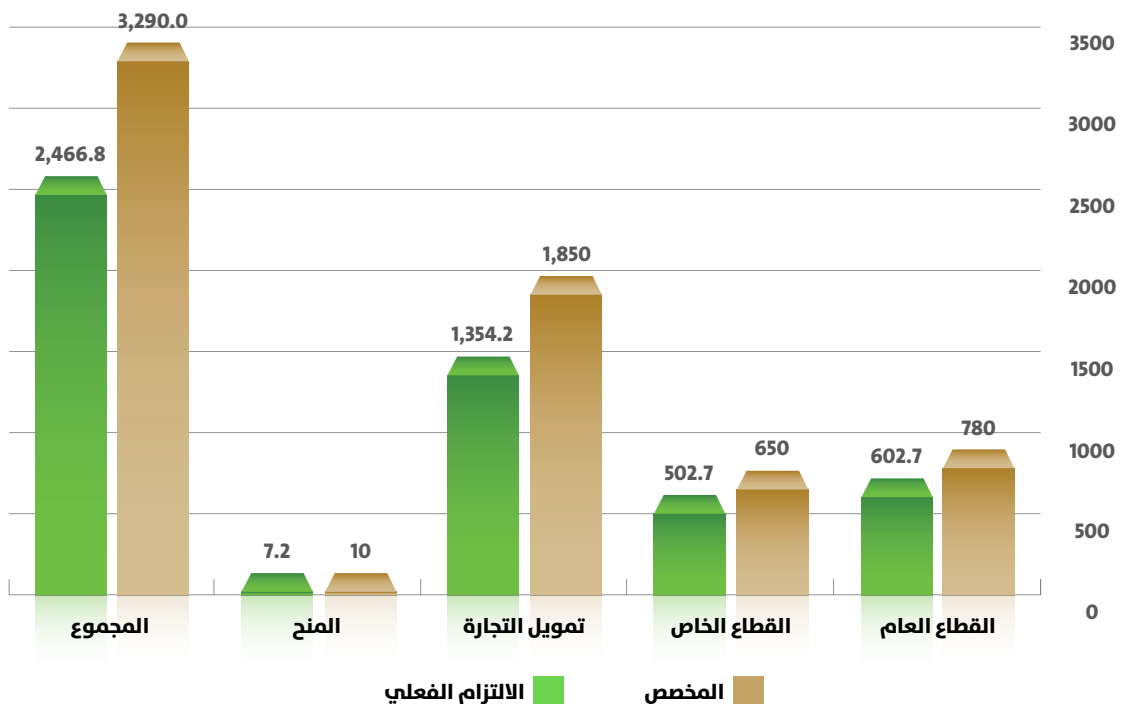


الفصل الأول | الأنشطة والعمليات في 2024

أهم مؤشرات الأنشطة التمويلية (2024-2023-2022)

2024	2023	2022	البيان
2,466.8	2,241.3	2,004.6	إجمالي الالتزامات (مليون دولار)
602.7	393.8	885.5	• قروض القطاع العام
502.7	305.9	418.3	• قروض القطاع الخاص
1,354.2	1,529.6	688.6	• خطوط تمويل التجارة
7.2	12.0	12.2	• منح تنمية القدرات
68	78	75	إجمالي عدد العمليات
13	12	16	• مشروعات القطاع العام
9	8	10	• عمليات القطاع الخاص
14	12	9	• عمليات تمويل التجارة
32	46	40	• عمليات تنمية القدرات
%25.6	%24.3	%25	متوسط عنصر المنحة لقروض مشروعات القطاع العام
5,328	4,867	3,869	إجمالي تكاليف العمليات التي ساهم المصرف في تمويلها (مليون دولار)

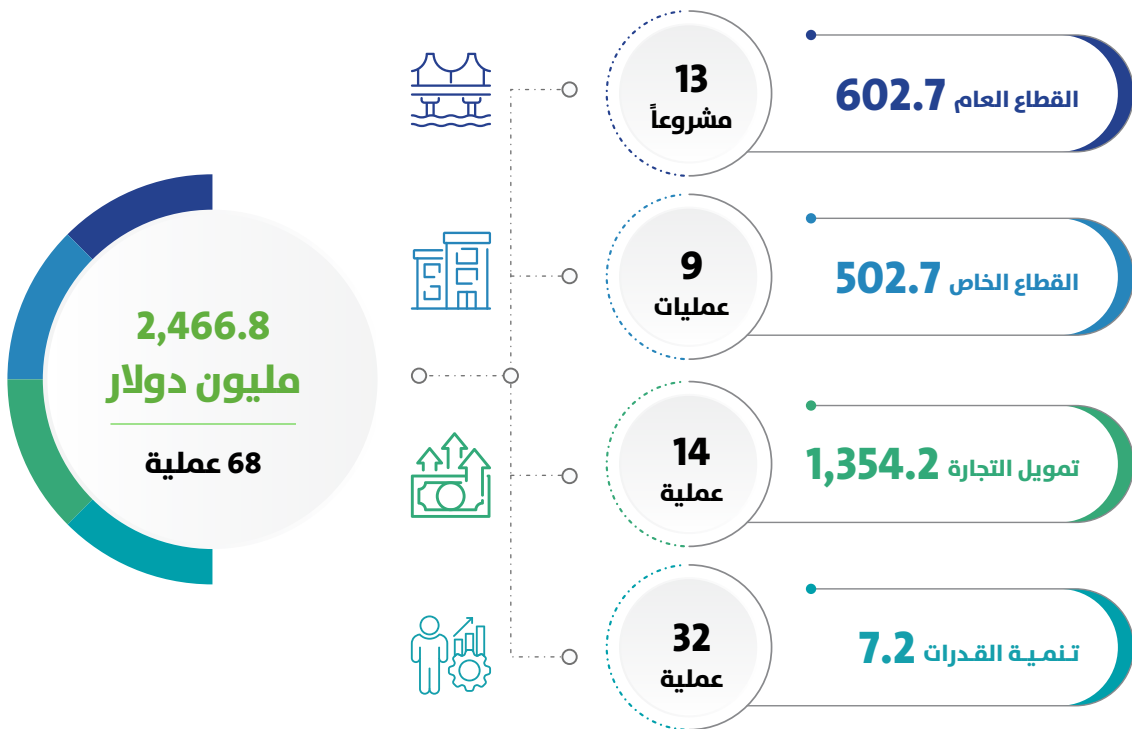
مقارنة بين مخصصات عام 2024 والالتزامات الفعلية حسب نوافذ التمويل (بملايين الدولارات)



إجمالي الالتزامات

بلغ إجمالي التزامات المصرف في نهاية عام 2024 لفائدة عدد من الدول الأفريقية والتكتلات الإقليمية نحو 2,466.8 مليون دولار، غطت تمويل 68 مشروعاً وعملياتية، وتم تقديمها عبر نوافذ تمويله الأربع الرئيسية كما يبينه الرسم أدناه.

توزيع التزامات 2024 حسب نوافذ التمويل



مجالات تركيز استراتيجية 2030



واصل المصرف تنفيذ استراتيجيته العشرية الطموحة، المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية أجندة أفريقيا 2063، ساعياً إلى المساهمة في تحقيق تحول تنموي شامل في القارة. وترتكز هذه الاستراتيجية على مجالات حيوية مُختارة بعناية لدورها المحوري في تسريع النمو المستدام ومواءمتها لأولويات الدول المستفيدة. تشمل هذه المجالات الاستثمار في البنية التحتية، وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، وتنمية التجارة والقطاع الخاص، والنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية القدرات.



الاستثمار في البنية التحتية لتحقيق الشمولية والتصنيع والابتكار

يولي المصرف هذا القطاع أهمية كُبرى، إذ يُشكل عماد المجتمع الحديث وشرطاً أساسياً للنمو المستدام. ويمول المصرف مشروعات البنى التحتية الاجتماعية (الصحة والتعليم)، والنقل (طرق، جسور، سكك حديدية، موانئ، مطارات)، والطاقة (الإنتاج والنقل والتوزيع)، إلى جانب مشاريع المياه والصرف الصحي والتنمية الحضرية، فضلاً عن تقنية المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي.

في عام 2024، أطلق المصرف استثماراً تنموياً مقدراً بمبلغ 305 ملايين دولار؛ لتطوير البنية التحتية في عددٍ من الدول الأفريقية المستفيدة. وتضمن ذلك 3 مشاريع في قطاع الطرق في بورندي وسيراليون وأوغندا، ومشروعين (2) في قطاع التعليم في الكاميرون وموزمبيق، ومشروع (1) في قطاع المياه في رواندا، ومشروع (1) سد إقليمي متعدد الأغراض بين حدود مالي والسنغال.

تطوير سلاسل القيمة الزراعية من أجل التمكين والأمن الغذائي

يُساهم تطوير سلاسل القيمة الزراعية مباشرةً في تحسين حياة المزارعين الأفارقة عبر تعزيز الأمن الغذائي، وخفض نسب الفقر وزيادة الدخل. ويدعم المصرف هذا الهدف بتمويل مشروعات استصلاح الأراضي الزراعية، وتوفير الري الحديث، وتوفير المدخلات الزراعية، وتطوير سلاسل التصنيع الزراعي.

في عام 2024، خصص المصرف مبلغ 379.4 مليون دولار لتمويل مشروعين (2) لسلاسل قيمة الأرز في تشاد والكاميرون، ومشروع (1) تنمية ريفية شاملة في نيجيريا (أول مشروع قطاع عام تتم المصادقة عليه لصالح نيجيريا منذ عام 2006)، و4 عمليات إقليمية لدعم قطاع الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا.

دعم التجارة والقطاع الخاص من أجل النمو وخلق فرص العمل

يواصل المصرف جهوده لرفع قدرات القطاع الخاص في أفريقيا كونه محرك قوي للنمو الاقتصادي وأساساً لخلق فرص عمل مستدامة والحد من عدم المساواة في الدخل، إلى جانب دعمه للتجارة لدورها الحيوي في توفير السلع والخدمات وتنويعها، وتعزيز العلاقات بين الدول عبر التبادل المنفعي ورفع التنافسية.

في إطار التزامات 2024، حُصص لمجال القطاع الخاص والتجارة 1,445.8 مليون دولار. وشملت موافقات القطاع الخاص عمليتين (2) لمؤسسات قطاع خاص مملوكة للحكومة عبر نافذة المصرف للقطاع العام؛ و3 عمليات لمؤسسات تمويل إقليمية وبنوك تجارية محلية وبنوك تنمية وطنية تعزز تنمية القطاع الخاص، بالإضافة إلى عمليتي (2) استثمار في صناديق تدعم التبادل التجاري والقطاعات الحيوية. أما موافقات تمويل التجارة فقد غطت 10 عمليات لدعم التجارة الخارجية للدول المستفيدة؛ بهدف توفير السلع الاستراتيجية والأمن الطاقوي وخدمات القطاعين الصحي والتعليمي، وتحسين الميزانيات الحكومية عبر زيادة الإيرادات الضريبية.

النهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التنويع الاقتصادي والتصنيع

تُعَدُّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال حجر الأساس في تنمية الاقتصادات المحلية الأفريقية، لا سيما في المناطق الريفية، وذلك بفضل مرونتها العالية وقدرتها الفريدة على التغلغل الاقتصادي السريع. كما تلعب هذه المؤسسات دوراً محورياً في تعزيز الشمول المالي وتمكين الفئات الأكثر احتياجاً مثل النساء والشباب؛ لذا يأتي دعمها من ضمن أولويات المصرف.

في عام 2024، خصص المصرف مبلغاً قدره 329.4 مليون دولار، غطى عملية (1) لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 17 دولة أفريقية عبر المساهمة في زيادة رأس مال الصندوق الأفريقي للتضامن، و4 عمليات لتسهيل وصول عدد آخر من هذه المؤسسات إلى مصادر التمويل؛ وبالتالي رفع قدراتها على التطور والنمو.

تنمية القدرات

التنمية البشرية ركيزة أساسية لبناء المستقبل

يتَّبِع المصرف نهجاً متعدد المحاور للمساهمة في تنمية قدرات الدول الأفريقية، إيماناً منه بتأثير ذلك المباشر على زيادة الإنتاجية، وتشجيع الابتكار، وجذب الاستثمارات، ودعم النمو الاقتصادي طويل الأمد، فضلاً عن تسهيل التكيف مع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة. وقد تم خلال عام 2024، تقديم إجمالي منح قدره 7.245 مليون دولار، وُجِهَ لتنمية قدرات جهات حكومية وغير حكومية ومؤسسات إقليمية، ومؤسسات مجتمع مدني في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

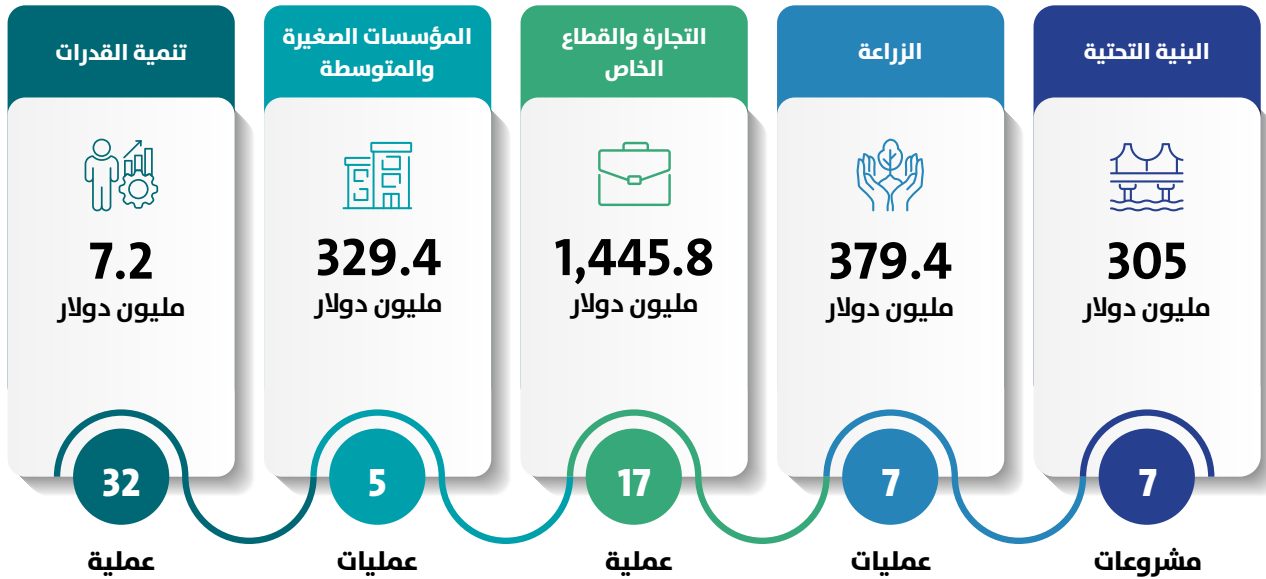
غطت المنح 32 عملية شملت إعداد دراسات جدوى لمشروعات تنموية وعمليات دعم مؤسسي. وتضمنت الأخيرة تنظيم دورات تدريبية ومسابقات لتنمية قدرات الشباب الأفريقي في التحليل المالي والاقتصادي، والتفاوض، والمهارات القيادية، بالإضافة إلى الذكاء الاصطناعي والروبوتات والأمن السيبراني. كما اشتملت على فعاليات لتبادل

الخبرات بين العرب والأفارقة، ومناقشة قضايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، ومستقبل الإعلام في أفريقيا وتحديات التكنولوجيا الرقمية، إلى جانب جذب استثمارات القطاع الخاص لبناء بنية تحتية خضراء مستدامة تُعزِّز صمود القارة أمام التغيرات المناخية.





توزيع التزامات 2024 حسب مجالات التركيز الاستراتيجي (2,466.8 مليون دولار - 68 عملية)



التمويل المشترك

”5.3 مليار دولار حجم التمويل المشترك في 2024... بمساهمة فعّالة من المصرف لتعزيز التنمية عبر الشراكات الدولية“

يهتم المصرف بالتمويل المشترك مع مؤسسات التمويل النشطة في الدول المستفيدة، نظراً لما يتيح هذا النهج من تعبئة الموارد للعمليات ذات التكاليف العالية التي تحتاجها الدول. في عام 2024، بلغ حجم التمويل المشترك مع مؤسسات مجموعة التنسيق العربية والمؤسسات غير العربية وحكومات الجهات المستفيدة نحو 5,327.97 مليون دولار، أسهم المصرف فيه بمبلغ 804.6 مليون دولار (تمثل 15.1% من الإجمالي)، وشمل ذلك عمليات عبر نوافذ القطاعين العام والخاص وتمويل التجارة.

الشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الأفريقية

”وسيلة مبتكرة لتوسيع نطاق تمويل التنمية وتعزيز التكامل الإقليمي عبر شراكات استراتيجية فاعلة تُسهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية“

تتميز الشراكة مع المؤسسات المالية الأفريقية بأنها ذات نهج متعدد الأبعاد، فمن خلال شراكات استراتيجية مع مؤسسات مالية إقليمية ووطنية ومتعددة الأطراف، يلعب المصرف دوراً رئيسياً في تعبئة الموارد والحد من الفقر وتعزيز التكامل الإقليمي، ويؤكد التزامه بتوسيع نطاق تمويل التنمية، وتعزيز الاحتياطات الرأسمالية، وزيادة الوصول إلى الموارد المالية.



حافظ المصرف على وضع مالي قوي تؤيده تصنيفات ائتمانية عالية من وكالات التصنيف العالمية، حيث حاز على تصنيف "AAA" من الوكالة اليابانية مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنيف "AA" من استاندرد أند بورز مع نظرة إيجابية، وكذلك تم ترفيع تصنيفه من وكالة موديز إلى Aa1 مع نظرة مستقبلية مستقرة وذلك من Aa2 مع نظرة مستقبلية إيجابية. وتعكس هذه التصنيفات قاعدة المصرف الرأسمالية المتينة المدفوعة بالكامل مع وضع سيولة ممتاز، وإدارته المالية الرشيدة، والدعم القوي الذي يتلقاه من الدول العربية المؤسسة.

في عام 2024، نجح المصرف في إصدار أول سندات مقومة باليورو، حيث جمع 500 مليون يورو، وسط إقبال قوي من المستثمرين أدى إلى تغطية الإصدار بشكل زائد؛ الأمر الذي يعكس الثقة الكبيرة في متانته المالية والتزامه بتمويل التنمية. وتعزز البنية الرأسمالية القوية للمصرف قدرته على تعبئة الموارد بكفاءة وزيادة قدرته على الإقراض؛ بما يمكنه من توسيع شراكاته مع البنوك التنموية متعددة الأطراف والمستثمرين من القطاع الخاص، وبالتالي تعميق أثره التنموي في القارة الأفريقية. ويؤكد إطلاق الخطة الخمسية التاسعة (2025-2029) بمخصصات تبلغ 18.4 مليار دولار، التزام المصرف بتسريع النمو الشامل والمستدام في أفريقيا.





تعزيز النظام المالي الأفريقي من خلال الشراكات

يشكل التعاون بين المصرف ومؤسسات تمويل التنمية حجر الزاوية في استراتيجيته؛ لتوسيع نطاق تمويل التنمية وإتاحة الفرص الاقتصادية في أفريقيا. ومن خلال العمل مع المؤسسات المالية الإقليمية والوطنية، يساهم المصرف في:

تعزيز الاحتياطات الرأسمالية

- دعم الوضع المالي لمؤسسات تمويل التنمية؛ لزيادة قدرتها على الإقراض والاستثمار.

تحسين التصنيفات الائتمانية

- تمكين مؤسسات التمويل من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية بأسعار فائدة تنافسية.

توسيع نطاق الشمول المالي

- تحسين فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي تقودها النساء والمجتمعات المحرومة.

توفير تمويل سيادي لرفع مساهمات الدول في رأس مال المؤسسات المالية - أداة إستراتيجية لتعزيز رأس المال

- إذ يلعب المصرف دوراً محورياً في دعم البلدان الأفريقية لزيادة حصصها في مؤسسات التمويل التنموي؛ مما يتيح لها تحويل القروض السيادية إلى حصص في رأس المال، وتعزيز ملكيتها في هذه المؤسسات.

مبادرات المصرف لتعزيز رأس المال في مؤسسات التمويل التنموي

المساهمات المباشرة في رأس المال

- تقديم دعم مالي مباشر لتعزيز الاستقرار المالي والامتثال للمتطلبات التنظيمية.
- توفير تمويل سيادي لرفع مساهمات الدول في رأس مال المؤسسات المالية.

أدوات دعم رأس المال المبتكرة

- دعم التمويل الوسيط والضمانات المالية لتعزيز المرونة المالية.

دعم الاكتتاب الرأسمالي

- تشجيع الدول الأفريقية على تعبئة مساهمات إضافية؛ لضمان التمويل الكافي لنمو مؤسسات التمويل التنموي.



الأثر على تمويل التنمية

تحسين التصنيفات الائتمانية

- تعزيز المصداقية المالية للمؤسسات التنموية؛ ما يسمح لها بالحصول على تمويل بشروط ميسرة من الأسواق العالمية.

خفض تكلفة الإقراض

- تقديم حلول تمويلية بتكلفة تنافسية للشركات؛ مما يساهم في تحفيز الاستثمار في القطاع الخاص وخلق فرص العمل.

توسيع نطاق التمويل

- دعم المشروعات الكبرى، وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمجموعات المهمشة.

إسهامات المصرف في دعم المؤسسات المالية الأفريقية خلال عام 2024

- 700 مليون دولار، قروض لمؤسسات التمويل التنموي.
- 804.6 مليون دولار، مساهمة في تمويل مشترك (تجارة وقطاع خاص) بقيمة 5.3 مليار دولار.
- 610 ملايين دولار، استثمار في مؤسسات التمويل التنموي أدت إلى توفير قروض غير مباشرة عبر هذه المؤسسات بلغت 1,585 مليون دولار (أي مضاعفة تأثير ومدى وصول تمويلات المصرف بمقدار 2.5 ضعف).

ومن خلال تعزيز رأس المال والسيولة لدى هذه المؤسسات، يساعد المصرف الاقتصادات الأفريقية في الوصول إلى تمويل إضافي، وتقليل تكاليف الاقتراض، وتوسيع القدرة على تمويل مشاريع التنمية الحيوية.

”مبادرات مبتكرة لدعم المؤسسات المالية الأفريقية، وزيادة أثر التمويل التنموي على الاقتصادات الإقليمية“

”تعزيز النظام المالي الأفريقي عبر شراكات استراتيجية توسع نطاق التمويل وتخفض التكاليف“



تسليط الضوء على أبرز العمليات المُجازة في 2024

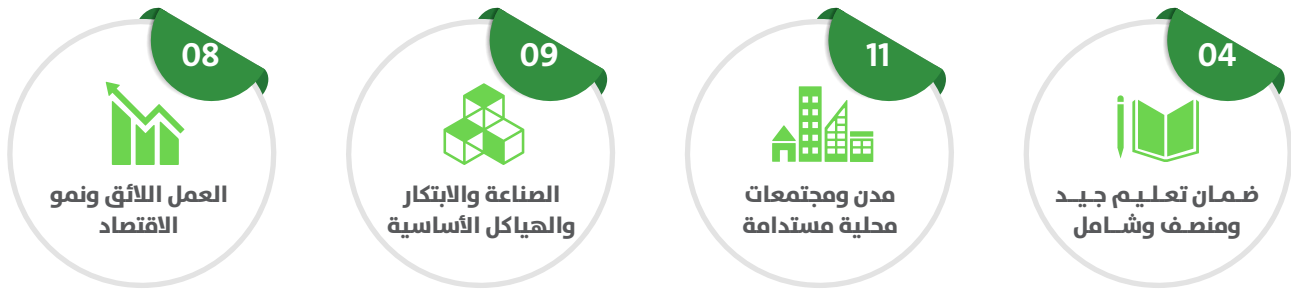
مشروع دعم التعليم الأساسي في سبع مناطق - جمهورية الكاميرون

”تعزيز جودة التعليم وتوسيع فرص الوصول“

في إطار التزامه بدعم القطاعات الاجتماعية ذات الأثر الواسع والمستدام، ساهم المصرف بنسبة 31.9% في تمويل مشروع دعم التعليم الأساسي في جمهورية الكاميرون الذي تبلغ تكلفته الإجمالية 94 مليون دولار أمريكي. ويغطي المشروع 7 من أصل 10 مناطق في البلاد، تمتد على مساحة تُقدَّر بنحو 410 آلاف كيلومتر مربع، أي ما يعادل 86.1% من إجمالي مساحة الكاميرون، ما يعكس نطاقه الجغرافي الواسع وتأثيره التنموي المحتمل على الصعيد الوطني.

أهداف المشروع

يندرج هذا المشروع في إطار دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة أفريقيا 2063، لاسيما ما يتعلق منها بـ:



ويركّز المشروع على تحسين جودة التعليم وضمان الوصول العادل إلى التعليم الابتدائي لما يقارب 154 ألف تلميذ في 100 مدرسة للتعليم الأساسي، مع برامج موجهة خصيصاً للفئات المهمشة، ودعم إضافي للتلميذات في المناطق الريفية. ويستهدف رفع معدل إكمال التعليم الابتدائي من 73% إلى 95%، وتعزيز المهارات الأساسية من خلال تطوير المناهج الدراسية والتدريب المتقدم للمعلمين على أساليب التعليم الحديثة.

التحول الرقمي والتغذية المدرسية

يولي المشروع عناية خاصة لتعزيز التعليم الرقمي والتعلم عن بُعد من خلال إنشاء منصات رقمية متكاملة تضمن استمرارية التعلم، خاصة في حالات الطوارئ. كما يتضمن تحسين إدارة برنامج التغذية المدرسية عبر وضع آليات تضمن استدامته، وتُعزز من أثره الإيجابي على الصحة العامة والتحصيل الأكاديمي للتلاميذ.

بنية تحتية متكاملة وفرص عمل جديدة

- يشمل المشروع:
 - تشبيد وتوسعة وإعادة تأهيل 100 مدرسة ابتدائية، بما في ذلك المباني الإدارية وسكن المعلمين والمرافق الصحية.
 - توريد الأثاث والتجهيزات التعليمية، بما في ذلك معدات التعليم الرقمي، وأجهزة الحاسوب، ووسائل الاتصال الحديثة.
 - الخدمات الاستشارية الفنية، مثل إعداد الدراسات والتصاميم الهندسية والمعمارية.

كما يعمل المشروع على خلق نحو 1,500 فرصة عمل جديدة للمعلمين، بما يعزز الاستقرار الوظيفي ويساعد في تحسين جودة العملية التعليمية.



مشروع تشييد سد غورباسي متعدد الأغراض في حوض نهر السنغال - جمهورية السنغال

”توسيع استخدامات
الموارد المائية ودعم
الأمن الغذائي والطاقة“

ساهم المصرف في تمويل مشروع تشييد سد غورباسي متعدد الأغراض في حوض نهر السنغال، في إطار التزامه بدعم مشروعات البنية التحتية الكبرى ذات الأثر متعدد الأبعاد. تبلغ تكلفة المشروع الإجمالية 315 مليون دولار أمريكي يشارك فيها المصرف بنحو 32%، وهو يمثل إضافة استراتيجية لجهود التنمية المستدامة، حيث يساعد في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وتشمل:



كما يتسق المشروع مع أهداف أجندة أفريقيا 2063، لا سيما تلك المتعلقة برفع جودة الحياة، وتحقيق الأمن المائي والغذائي، ودعم الزراعة الحديثة والبنية التحتية المتقدمة.

أهداف المشروع ومكوناته الأساسية

- يهدف المشروع إلى إنشاء بحيرة صناعية بسعة صافية تُقدر بنحو 2.9 مليار متر مكعب، ما يمكّن من تنظيم الإمدادات المائية من وادي ”فاليمي“، وتوظيفها في الاستخدامات المتعددة، وعلى رأسها:
- تطوير الزراعة المروية.
- إنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة.
- تحسين الملاحة النهرية في حوض نهر السنغال.

ويتضمن تشييد بنية تحتية متكاملة تشمل:

- سد رئيسي بطول 1,600 متر وارتفاع 30 متراً.
- حاجز ترابي بطول 700 متر.
- محطة كهرومائية بقدرة إنتاجية تصل إلى 18 ميجاوات.
- طريق بطول 100 كيلومتر لربط السد بالمناطق المجاورة وتسهيل الوصول.
- خط كهرباء عالي الجهد (90 كيلوفولت) يمتد لمسافة 95 كيلومتراً لنقل الطاقة المنتجة.

أثر تنموي متعدد المستويات

من المتوقع أن يُسهم المشروع في تحسين سبل العيش وتعزيز مرونة المجتمعات المحلية، عبر تمكينها من الاستفادة المستدامة من الموارد المائية، وتحقيق أمن غذائي وطاقة متجددة، إضافةً إلى دعم التكامل الإقليمي في إدارة الموارد الطبيعية المشتركة. كما سيعزز المشروع الاستثمارات في الزراعة والبنية التحتية والطاقة، ما يفتح آفاقاً جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.



مشروع دعم الشركة الجوية الإفوارية لاقتناء طائرات (المرحلة الأولى)

”تدعيم الربط
الجوي وتحفيز
النمو الاقتصادي
الإقليمي“

إيماناً منه بأهمية تعزيز التكامل الإقليمي عبر تطوير البنية التحتية للنقل الجوي في أفريقيا، ساهم المصرف في تمويل المرحلة الأولى من مشروع دعم الشركة الجوية الإفوارية، الذي يهدف إلى اقتناء طائرات بعيدة المدى وتشديد مركز صيانة حديث في مطار أبيدجان الدولي. تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 172.5 مليون دولار أمريكي، ويُسهم المصرف فيها بنسبة 44.4%، ضمن المرحلة الأولى التي تشمل اقتناء طائرة إيرباص واحدة بعيدة المدى بسعة 242 مقعداً، إلى جانب تشييد مركز صيانة متخصص لخدمة هذا النوع من الطائرات.

أثر استراتيجي يتجاوز الحدود الوطنية

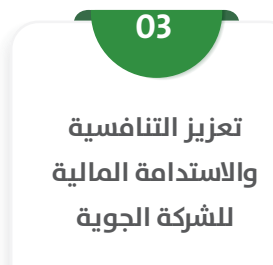
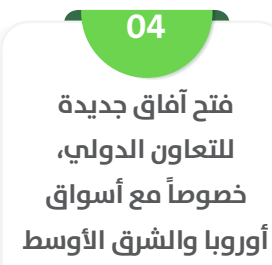
تتجاوز الآثار التنموية المتوقعة لهذا المشروع حدود كوت ديفوار، لتشمل منطقة غرب ووسط أفريقيا، من خلال تعزيز الربط الجوي وتنظيم رحلات طويلة المدى تربط المنطقة ببقية أنحاء العالم. كما يدعم المشروع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما:



وينسجم المشروع أيضاً مع أجندة أفريقيا 2063، فيما يتعلق بتطوير بنية تحتية حديثة ذات طابع قاري، ورفع جودة الحياة وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

مطار أبيدجان: محور إقليمي للنقل الجوي

يهدف المشروع إلى ترسيخ مكانة مطار أبيدجان كمركز عبور جوي رئيسي في غرب أفريقيا، من خلال أسطول حديث مزود بالتكنولوجيا المتقدمة، ما يُسهم في:





تحفيز الاستثمار والشراكات المستدامة

يسهم المشروع أيضاً في:

- تنويع الأسواق وتوسيع شبكة الجهات الدولية،
 - خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في قطاع الطيران والخدمات المساندة،
 - وجذب الاستثمارات عبر تعزيز موقع أبيدجان كبوابة استراتيجية في حركة النقل الجوي بأفريقيا.
- ويمثل دعم المصرف لهذا المشروع خطوة نوعية نحو تعزيز التكامل اللوجستي والاقتصادي في القارة، بما يدعم الأهداف التنموية الأوسع على المستويين الإقليمي والدولي.

دعم زيادة رأس مال الصندوق الأفريقي للتضامن

”تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعميق الاندماج الاقتصادي الإقليمي“

ضمن جهوده لدعم المؤسسات المالية الأفريقية متعددة الأطراف، ساهم المصرف في زيادة رأس مال الصندوق الأفريقي للتضامن، بمبلغ 120.8 مليون دولار أمريكي، لصالح 17 دولة أفريقية. الصندوق الأفريقي للتضامن هو مؤسسة مالية دولية تأسست في عام 1975، وتساهم في رأسماله 23 دولة أفريقية، إلى جانب بنك تنمية دول وسط أفريقيا، ويتخذ من نيامي - النيجر - مقراً له. يضطلع الصندوق بدور محوري في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، من خلال تقديم ضمانات للقروض البنكية والسندات الموجهة لتمويل مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات.

تنسجم هذه العملية مع مجال التركيز الاستراتيجي للمصرف المتعلق بالنهوض بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تساعد هذه المؤسسات على توسيع أنشطتها وتعزيز فرص حصولها على التمويل. كذلك تسهم العملية في تعزيز الاندماج الاقتصادي الإقليمي بإقامة مشاريع تنموية ذات أولوية في مجالات:

تعزيز الصادرات والطاقت الإنتاجية

توفير السكن اللائق والطاقة

تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي

ويمثل تمويل المصرف خطوة استراتيجية نحو تمكين المؤسسات المالية الأفريقية من القيام بدورها بفاعلية أكبر في دعم التنمية الشاملة، عبر أدوات تمويل مبتكرة تتماشى مع احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية، وتساهم في بناء اقتصادات أكثر مرونة واستدامة.



توقيع اتفاقيات مشاركة المخاطر

”تعزيز أدوات تمويل التجارة وتوسيع الشراكات المصرفية الدولية“

وفي إطار مساعيه الرامية إلى توسيع نطاق عملياته وتعزيز كفاءته التشغيلية، شرع المصرف في توقيع اتفاقيات مشاركة المخاطر مع مجموعة متنوعة من البنوك الإقليمية والدولية، وذلك بإجمالي مشاركة تصل إلى 500 مليون دولار أمريكي. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى دعم أنشطة المصرف في مجال تمويل التجارة، وتقليل تعرضه للمخاطر المالية المرتبطة بالمعاملات التجارية، مع ضمان استدامة عملياته وتوسيع قاعدة الشراكات مع مؤسسات مالية ذات قدرات عالية وتصنيفات ائتمانية جيدة.

توفر اتفاقيات مشاركة المخاطر إطاراً فعالاً لتقاسم المخاطر بين المصرف والبنوك الشريكة، مما يسهم في:

الاستفادة من خبرات البنوك المشاركة، خاصة في المجالات المتقدمة من تمويل التجارة

تعزيز الكفاءة التشغيلية للمصرف والاستغلال الأمثل للموارد

استحداث عمليات جديدة تشمل البنوك التجارية، والمؤسسات السيادية، والشركات الكبرى

وتُمكن هذه الاتفاقيات المصرف من تنويع محفظته التمويلية، عبر التعامل مع مؤسسات مالية ذات انتشار جغرافي واسع، وخبرة فنية عالية، وقدرات تكنولوجية متطورة في هيكلة وتنفيذ العمليات التجارية المعقدة وعالية الربحية.

تُعد اتفاقيات مشاركة المخاطر أداة استراتيجية لتعزيز علاقات المصرف مع شبكة البنوك المراسلة، إذ توفر إطاراً تعاونياً يحقق مصالح جميع الأطراف، ويسهم في:

- تيسير المدفوعات عبر الحدود.
- تعزيز أدوات تمويل التجارة، مثل خطابات الاعتماد وتمويل الاعتمادات المستندية.
- دعم العمليات التجارية والإنمائية في الدول الأفريقية المستفيدة.

كما تعكس هذه الاتفاقيات التزام المصرف بتطوير حلول مبتكرة ومستدامة في مجال التمويل التجاري، بما يُعزز من دوره كمحفّز للنمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي في أفريقيا.



العمليات المكتملة وأثرها التنموي

عمليات القطاع العام

اكتمل خلال عام 2024 تنفيذ 8 مشروعات قطاع عام، ساهم المصرف في تمويلها بمبلغ 119.1 مليون دولار واستفادت منها 5 دول أفريقية. وقد تضمنت 7 مشروعات في مجال التركيز الاستراتيجي المتعلق بالاستثمار في البنية التحتية بمبلغ 99.1 مليون دولار، منها 3 مشاريع في قطاع الطرق والجسور في غامبيا وغينيا، ومشروع (1) في قطاع الصحة في موريشيوس، ومشروع (1) في قطاع المياه في ملاوي، ومشروعين (2) في قطاع التنمية الحضرية وقطاع التعليم في كوت ديفوار. كما تضمنت مشروع (1) في مجال التركيز الاستراتيجي المتعلق بتطوير سلاسل القيمة الزراعية في غينيا بتمويل قدره 20 مليون دولار.



الأثر التنموي المُحقق

المؤشر

النتيجة



قطاع الطرق والجسور

22 كلم
3 جسور
80%
5,350,000

الطرق السريعة المشيدة
الجسور متوسطة المدى
تقليل وقت السفر
عدد المستفيدين سنوياً

المؤشر

النتيجة



قطاع المياه

31,000
38
303
11,500
بنسبة 15%
10,000
184,000
45
2

المياه النظيفة المنتجة (م³/يوم)
خطوط نقل المياه (كم)
شبكة التوزيع (كم)
زيادة سعة الخزانات (م³)
تخفيض الفاقد من المياه (%)
توصيلات المنازل
عدد المستفيدين
نقاط مياه عامة (عدد)
تخفيض معدل انتشار أوبئة المياه (%)

المؤشر

النتيجة



قطاع الصحة

60,000
550
10,000
165,000
من 300 إلى 500

المباني المنشأة (م²)
عدد الأسرة المضافة
السعة الإضافية للعيادات الخارجية (عدد المرضى سنوياً)
سكان المناطق المستفيدة
تخفيض عدد السكان لكل سرير



المؤشر

النتيجة



قطاع التعليم

6,770	المباني المنشأة (م ²)
6,850	المباني المُعاد تأهيلها (م ²)
1,800	المتدربون سنوياً (عدد)
5,170,000	توفير معدات المختبرات وورش العمل (التكلفة بالدولار)

المؤشر

النتيجة



قطاع التنمية الحضرية

70	طول الجسور المشيدة (م)
400	ضفاف النهر المحمية (م)
300	الحواجز الخرسانية (م)

المؤشر

النتيجة



قطاع الزراعة

38,000	عدد الأسر المستفيدة
975	المساحات المروية (هكتار)
160	الآبار الأنبوبية (عدد)
400	الآبار المحفورة والمزودة بمضخات (عدد)
11	المستودعات المبنية (عدد)
350	الطرق الريفية المنشأة (كم)
1,068	المدخلات الزراعية الموردة (طن)
85,800	الأشجار المزروعة (عدد)
2	مركز تدريب زراعي مُنشأ (عدد)
3,227	المزارعون المدربون (عدد)
43	نقاط مياه عامة مُنشأة (عدد)



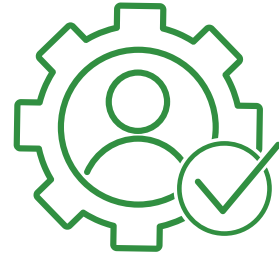
عمليات القطاع الخاص

في إطار دعم نمو القطاع الخاص وتوسيع فرص التمويل، اكتمل خلال عام 2024 تنفيذ عمليتين (2) في مجال تمويل القطاع الخاص، ساهم المصرف فيهما بمبلغ إجمالي قدره 36 مليون دولار أمريكي، لصالح مؤسسات تنمية محلية في منطقة غرب أفريقيا. هدفت هذه العمليات إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، من خلال دعم المؤسسات المالية التي تقدم تمويلًا مباشرًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

عمليات منح العون الفني وتنمية القدرات

واصل المصرف خلال عام 2024 تعزيز برامجه في مجال تنمية القدرات البشرية والمؤسسية، حيث تم تنفيذ 45 عملية عون فني استفادت منها 15 دولة أفريقية، بالإضافة إلى منظمات وتكتلات إقليمية. وبلغت القيمة الإجمالية لهذه المنح 11.13 مليون دولار أمريكي، وتوزعت العمليات على النحو التالي:

- 13 عملية في مجال المشروعات النموذجية وتبادل المعارف: **4.63 مليون دولار.**
- 19 عملية في مجال المؤتمرات والمنتديات وورش العمل: **3.25 مليون دولار.**
- 5 عمليات تدريب متخصص: **1.41 مليون دولار.**
- 3 عمليات توفير خبراء: **750 ألف دولار.**
- 3 عمليات إعداد دراسات: **425 ألف دولار.**
- عمليتا دعم مؤسسي: **665 ألف دولار.**



الأثر التنموي المُحقق

- تدريب الكوادر الحكومية في دول مثل إثيوبيا وتنزانيا.
- تمكين النساء من خلال تنمية المهارات الريادية.
- دعم المؤسسات المالية عبر تطوير المهارات الفنية والإدارية.
- إعداد دراسات جدوى استراتيجية لمشروعات حيوية مثل مراكز البيانات والسحب الإلكترونية.
- تعزيز البنية المعرفية عبر دعم مؤسسات تعليمية وبحثية مثل المركز الأفريقي للرياضيات.
- تنظيم ورعاية فعاليات نوعية حول قضايا التنمية مثل التصحر ومحو الأمية، مما عزز من التكامل الإقليمي وتبادل المعرفة.





توقيع ونفاذ اتفاقيات القروض

شهد عام 2024 نشاطاً مميزاً في مجال توقيع ونفاذ اتفاقيات القروض، حيث تم:

إعلان نفاذ 17 اتفاقية قرض مع
10 دول أفريقية و7 مؤسسات
إقليمية، بإجمالي تمويل قدره

904.722 مليون دولار
و 150 مليون يورو

توقيع 12 اتفاقية قرض مع 5
دول أفريقية و7 مؤسسات مالية
محلية وإقليمية، بلغ مجموعها

542.322 مليون دولار
و 210 ملايين يورو

وتجسد هذه الاتفاقيات التوسع المستمر في عمليات المصرف وتعزيز قدرته على تلبية احتياجات الدول الأعضاء، ضمن إطار تنموي فعال ومتنوع.

توقيع مذكرات تفاهم

”عقد الشراكات من أجل التنمية المستدامة“

في إطار حرصه على بناء شراكات استراتيجية تُعزز التنمية المستدامة في أفريقيا جنوب الصحراء، وقع المصرف خلال عام 2024 على 4 مذكرات تفاهم مع مؤسسات إقليمية ودولية رائدة، تهدف إلى وضع إطار عام للتعاون وتبادل الخبرات الفنية، ودعم تنفيذ العمليات التنموية بكفاءة. وقد شملت هذه الشراكات:

- **الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي:** لتعزيز التكامل الزراعي العربي-الأفريقي.
- **البورصة الإقليمية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (BRVM):** لتنمية التعاون الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي في المنطقة.
- **الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA):** في خطوة استراتيجية تدعم انسياب حركة التجارة في القارة وتعزيز التجارة العربية-الأفريقية والأفريقية-الأفريقية.
- **المركز الدولي للزراعة المحلية (ICBA):** بهدف توسيع أنشطة المركز في أفريقيا جنوب الصحراء، ودعم قدرات الدول على مواجهة التحديات المناخية وتعزيز الابتكار الزراعي.



وتعكس هذه الشراكات توجه المصرف نحو تعزيز التعاون متعدد الأطراف، والاستفادة من الكفاءات والخبرات الفنية المختلفة لتحقيق أثر تنموي مستدام وقابل للقياس.



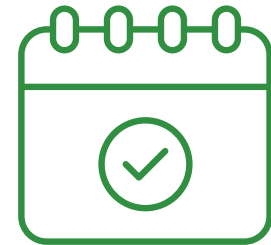
المشاركة في أنشطة التنمية

واصل المصرف خلال عام 2024 حضوره الفاعل في أبرز المنصات الدولية والإقليمية المعنية بالتنمية الاقتصادية، وذلك في إطار حرصه على مواكبة المستجدات العالمية، وتعزيز علاقاته مع الشركاء الاستراتيجيين، واستكشاف آفاق جديدة للتعاون دعماً لجهوده في تحقيق أهدافه التنموية في أفريقيا.

الاجتماعات السنوية لمؤسسات التمويل الدولية والتنمية

شارك المصرف في عدد من الاجتماعات السنوية رفيعة المستوى، من أبرزها:

- اجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي عُقدت في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة من 19 إلى 21 أبريل 2024، وكذلك في الاجتماعات السنوية للمؤسستين من 21 إلى 26 أكتوبر 2024.
- الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الأفريقي للتنمية، التي عُقدت في نيروبي، كينيا، خلال الفترة من 27 إلى 31 مايو 2024.
- الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، التي استضافتها الرياض، المملكة العربية السعودية، من 27 إلى 30 أبريل 2024.



وقد أتاحت هذه الاجتماعات للمصرف فرصة قيّمة للاطلاع على أحدث التطورات الاقتصادية العالمية، ومناقشة التحديات والفرص في الدول الأفريقية المستفيدة، بالإضافة إلى توطيد العلاقات مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية.

منتدى الاستثمار العالمي لرواد الأعمال – المنامة

شارك المصرف في منتدى الاستثمار العالمي لرواد الأعمال، الذي عُقد في المنامة، مملكة البحرين، خلال الفترة من 13 إلى 15 مايو 2024، وهدف إلى تعزيز الشراكات بين رواد الأعمال في أفريقيا وبقيّة أنحاء العالم. وقد وفر المنتدى منصةً لحوار بناءً بين رواد الأعمال والحكومات والمؤسسات المالية، أُسْتُعْرِضَتْ خلاله أفضل الممارسات في تهيئة بيئة تمكينية للمؤسسات الناشئة، وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في القارة.

**”حضور عالمي فاعل في منصات التنمية الدولية
والإقليمية لتوسيع آفاق التعاون“**



منتدى الاستثمار المشترك مع مجموعة دول الجنوب الأفريقي (SADC)

في إطار التعاون مع التكتلات الإقليمية، شارك المصرف في منتدى الاستثمار المشترك مع المجموعة الإنمائية لدول جنوب أفريقيا (SADC)، الذي عُقد في هراري، زيمبابوي، يوم 14 أغسطس 2024. وقد ناقش المنتدى سبل تعزيز التعاون الإنمائي بين المصرف والمجموعة، من خلال استعراض أولويات التنمية في دول الجنوب الأفريقي، واستكشاف مجالات الدعم الممكنة. وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الطرفين، تهدف إلى تعميق الشراكة ودعم الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (COP UNCCD)

شارك المصرف في مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (COP UNCCD)، الذي انعقد في الرياض، المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2024، بحضور رفيع المستوى شمل رؤساء دول ووزراء وقادة منظمات دولية.

وجاء من أهم مخرجات المؤتمر، إعلان مجموعة التنسيق العربية عن التزام تمويلي بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2030، لمكافحة التصحر والجفاف وتدهور الأراضي. وقد شارك ممثلو المصرف في عدد من الجلسات الرئيسية، إلى جانب عقد اجتماعات جانبية مع وفود الدول والمنظمات الشريكة، لبحث سبل تعزيز التعاون في مجال التصدي لتحديات التغير المناخي وتدهور الموارد الطبيعية في أفريقيا.





الفصل الثاني

رفع الكفاءة المؤسسية لتعزيز الأثر التنموي





الفصل الثاني | رفع الكفاءة المؤسسية لتعزيز الأثر التنموي

تعزيز الأداء المؤسسي: مسيرة تطور نحو التميز

سعيًا نحو التميز وتعزيز قدراته المؤسسية، واصل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا خلال عام 2024 تنفيذ مجموعة من المبادرات الاستراتيجية الرامية إلى رفع الكفاءة التشغيلية، وتقوية أسس الحوكمة، والارتقاء بجودة الخدمات المالية والإنمائية المقدمة للدول الأفريقية المستفيدة. فقد حقق نقلة نوعية في تصنيفاته الائتمانية خلال العام، إذ حصل على تصنيف Aa1 من وكالة موديز مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنيف AA من وكالة ستاندرد آند بورز مع نظرة إيجابية، وتصنيف AAA من الوكالة اليابانية (JCR) مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتعكس هذه التصنيفات الثقة القوية في الملاءة المالية للمصرف، وصلابة هيكله الرأسمالي، وجودة أصوله، وكفاءته في إدارة المخاطر والسيولة.

تنويع مصادر التمويل

كذلك واصل المصرف تنويع مصادر تمويله، من خلال إصدار أول سندات مستدامة بقيمة 500 مليون يورو ضمن إطار تمويل متوسط الأجل، في خطوة تعزز من حضوره في الأسواق الدولية وتدعم أهدافه التنموية.

الالتزام بمعايير الجودة العالمية والاستدامة

واصل المصرف في تأكيد التزامه بالمعايير الدولية من خلال تنفيذ جميع مراحل التدقيق السنوي لبعض أنظمة الجودة التي نالها مسبقاً، إلى جانب حصوله على المزيد من شهادات الجودة خلال 2024، وتضمن ذلك:

الحوكمة المؤسسية
ISO 37000

الإدارة البيئية
ISO 14001

إدارة الجودة
ISO 9001

المسؤولية الاجتماعية
ISO 26000

خدمات تقنية المعلومات
ISO/IEC 20000-1

أمن المعلومات
ISO/IEC 27001

وتمثل هذه الشهادات دليلاً على التزام المصرف بأفضل المعايير العالمية في الاستدامة، وحماية البيئة، وتقديم خدمات عالية الكفاءة.

حوكمة راسخة وإدارة متكاملة للمخاطر

يرتكز إطار الحوكمة في المصرف على مبادئ الشفافية والمساءلة والإدارة الرشيدة، مدعوماً بسياسات متقدمة لإدارة المخاطر، ومكافحة غسل الأموال، فضلاً عن النزاهة المؤسسية والامتثال للمعايير الدولية. وقد واصل المصرف في عام 2024 تعزيز قدراته في مجال إدارة المخاطر التشغيلية والائتمانية، باستخدام أنظمة وتقنيات حديثة تدعم مرونته واستدامته. كذلك تم خلال العام، دمج مهام الامتثال والنزاهة ضمن هيكل موحد لضمان التكامل التشغيلي والرقابي، وتعزيز الالتزام بالقوانين المحلية والدولية، مما يعكس نهج المصرف في إرساء بيئة عمل قائمة على الشفافية والمساءلة.



التحول الرقمي: لبنة أساسية نحو المستقبل

انطلق المصرف بخطى واثقة في مسار التحول الرقمي، من خلال تحديث بنيته التحتية التكنولوجية وتطوير قدراته في تحليل البيانات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة انتهاج أعلى معايير الأمن السيبراني لحماية وأمن المعلومات. وقد بدأ العمل على الانتقال إلى نظام SAP S/4HANA، وهو نظام تخطيط موارد المؤسسات ERP والذي يمتاز بقدرته على تحليل البيانات في الوقت الفعلي باستخدام تقنيات التعلم الآلي، الأمر الذي يعزز من فعالية العمليات، ويسهم في كفاءة اتخاذ القرار وتحقيق أداء مستدام.

التقييم المستقل للمشروعات: قفزة نحو تعزيز الأثر التنموي

في إطار التزامه بقياس الأثر التنموي لعملياته، فعّل المصرف نظاماً مستقلاً لتقييم المشاريع بعد اكتمال تنفيذها وفقاً لأفضل الممارسات في مجال التنمية، بهدف تحسين جودة العمليات المستقبلية والارتفاع من الدروس المستفادة. وقد تم خلال العام إجراء التقييم اللاحق لعمليات في قطاعات الكهرباء والطرق وتمويل التجارة وتنمية القدرات. ووثقت التقارير الأثر التنموي الواضح لهذه العمليات من خلال الزيارات الميدانية والاجتماع بأصحاب المصلحة والمستفيدين.





تعزيز الاتصال المؤسسي والهوية المؤسسية

عمل المصرف خلال عام 2024 على تحديث هويته المؤسسية بما يعكس توجهاته الاستراتيجية الجديدة وميزاته التنافسية، وإطلاق موقعه الإلكتروني الجديد على شبكة الانترنت بما يتوافق مع أحدث المعايير للمؤسسات التنموية. كما توسّع في استخدام المنصات الرقمية، وفعلّ حضوره الإعلامي محلياً ودولياً عبر شراكات إعلامية، وتغطيات لفعالياته، ونشر تقارير دورية تعزز من مبدأ الوضوح والانفتاح.

بنية مؤسسية مرنة وانطلاقة جديدة من الرياض

في أعقاب انتقال مقره المؤقت إلى الرياض بالمملكة العربية السعودية، أحرز المصرف تقدماً ملحوظاً في استكمال هيكله التنظيمي، وتوسيع إداراته، وتعزيز بيئة العمل، بما يضمن استمرارية العمليات بكفاءة عالية. كما بدأ في تنفيذ مبادرات استراتيجية لتحسين الامتيازات الوظيفية، وتطوير الموارد البشرية، وتبادل الخبرات مع مؤسسات مالية وتنموية إقليمية ودولية.

تقرير فعالية التنمية لعام 2024: تعزيز الشفافية وتقييم الأثر التنموي

شهد عام 2024 إصدار النسخة الأولى من تقرير فعالية التنمية في أفريقيا، والذي يُعد خطوة مهمة نحو تعزيز الشفافية والتقييم الموضوعي للأثر الذي يُحدثه المصرف في دعم التنمية المستدامة وتعزيز التعاون العربي الأفريقي. ويسلط التقرير الضوء على أداء المصرف في تحقيق رؤيته التنموية، من خلال استعراض التقدم المُحرز في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أنحاء القارة، كما يقدّم تقييماً شاملاً لمستوى تنفيذ محاور "استراتيجية المصرف 2030"، مع التركيز على الإنجازات المحققة خلال عام 2024، والدروس المستفادة، والتحديات التي لا تزال قائمة، بما يُسهم في توجيه العمل المستقبلي بكفاءة وفعالية.

يهدف التقرير أيضاً إلى تعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة من شركاء حكوميين، ووكالات تنمية، ومؤسسات مجتمع مدني، وشركاء التنمية الآخرين، سعياً لبناء شراكات أقوى وأكثر استدامة لدفع عجلة التنمية الشاملة في أفريقيا. وقد تضمّن التقرير عرضاً للإطار العام لقياس نتائج العمليات التنموية للمصرف، والذي تم استحدثه للمرة الأولى خلال عام 2024. ويستند هذا الإطار إلى استراتيجية المصرف 2030، وسياساته في مجال الرصد والتقييم، ويُشكّل مرجعية أساسية لإعداد تقارير فعالية التنمية المستقبلية، بما يُعزز من اتساق وموثوقية البيانات ويُسهم في تعظيم الأثر التنموي للعمليات التمويلية.





إستراتيجية المصرف 2030

تحدد الاتجاه الإستراتيجي طويل المدى وأولويات التطوير

إطار نتائج المصرف

يترجم الأولويات إلى أهداف قابلة للتنفيذ، ومؤشرات أداء، وخطة منظمة للرصد والتقييم

سياسة المصرف للرصد والتقييم

تقدم مبادئ توجيهية وبروتوكولات للتنفيذ الفعال لإطار النتائج الموحد

عمليات المصرف

تتوافق المشروعات مع الرؤية الاستراتيجية وتحقق النتائج المرجوة من خلال إطار النتائج وسياسة الرصد والتقييم

بناء شراكات مع الحكومات ووكالات التنمية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى





الفصل الثالث

الأداء المالي في 31 ديسمبر 2024



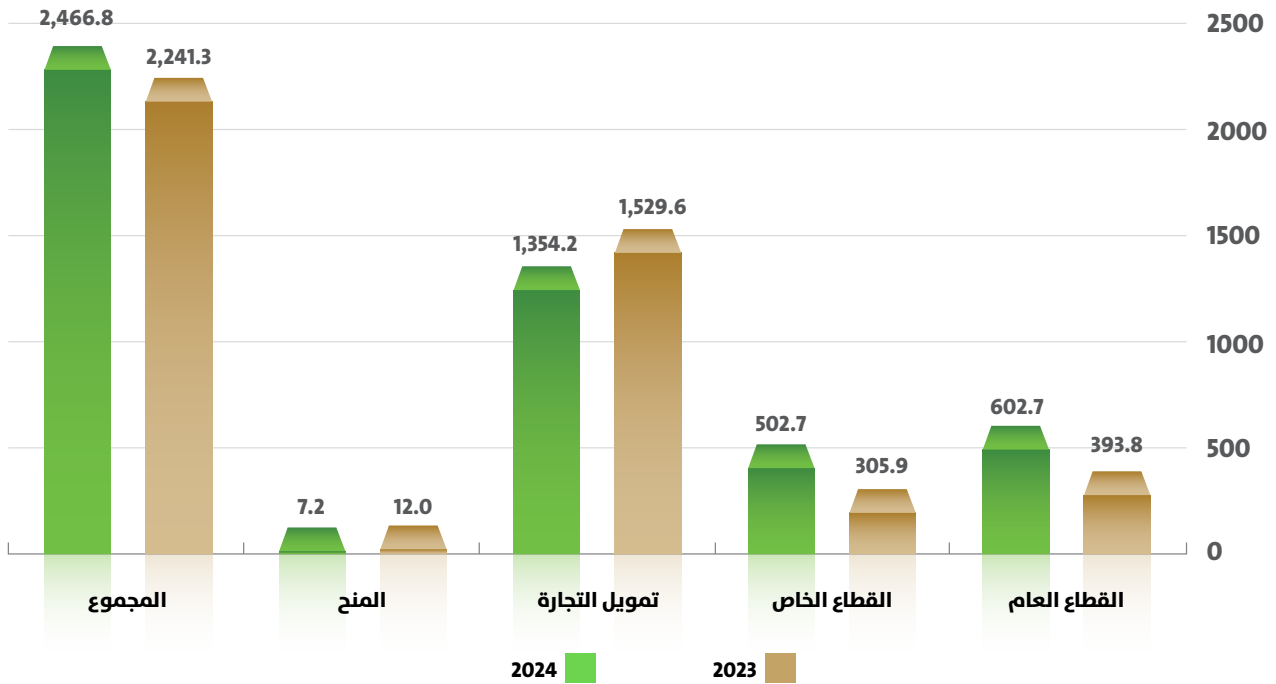


الفصل الثالث | الأداء المالي في 31 ديسمبر 2024

الالتزامات المالية

وصل إجمالي التزامات المصرف المالية لصالح البلدان المتلقية لعونه خلال عام 2024 إلى 2,466.8 مليون دولار، خُصص منه 602.7 مليون دولار لقروض القطاع العام، و502.7 مليون دولار لقروض القطاع الخاص، و1,354.2 مليون دولار لتمويل التجارة، و7.2 مليون دولار للمنح، وذلك مقارنةً بإجمالي التزامات في عام 2023 بلغ 2,241.3 مليون دولار، خُصص منه 393.8 مليون دولار لقروض القطاع العام، و305.9 مليون دولار لقروض القطاع الخاص، و1,529.6 مليون دولار لتمويل التجارة، و12 مليون دولار للمنح.

توزيع التزامات القروض والمنح خلال عام 2024 مقارنةً بعام 2023 (بملايين الدولارات الأمريكية)



جدير بالذكر أن المجموع التراكمي لالتزامات المصرف منذ بدء أنشطته التمويلية في عام 1975 وحتى نهاية عام 2024، بلغ 15,539 مليون دولار.

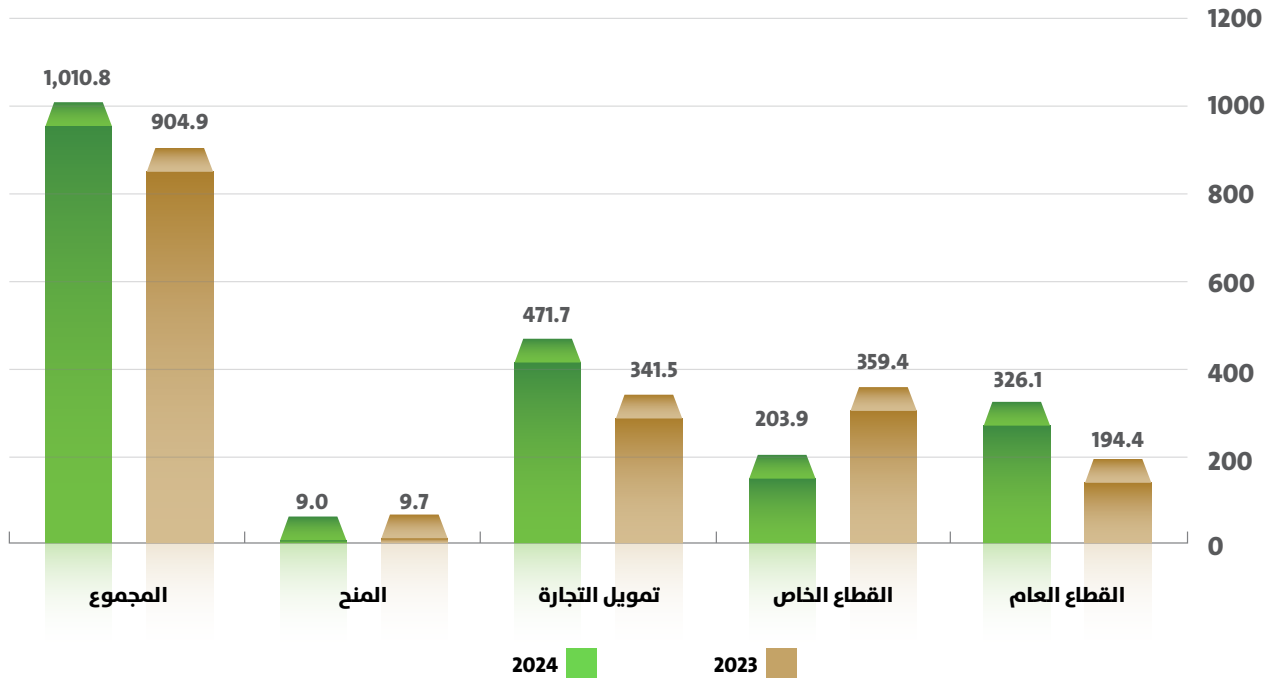
السحب والاسترداد

وصل إجمالي السحب من قروض القطاع العام خلال عام 2024 مبلغ 326.1 مليون دولار مقابل 194.4 مليون دولار خلال عام 2023 - أي بارتفاع قدره 131.7 مليون دولار يمثل نسبة 67.8%. وبلغ السحب من قروض القطاع الخاص 203.9 مليون دولار خلال عام 2024 مقابل 359.4 مليون دولار خلال عام 2023 - أي بانخفاض قدره 155.5 مليون دولار يمثل نسبة 43.3%. أما السحب من خطوط تمويل التجارة فقد بلغ 471.7 مليون دولار في عام 2024 مقابل 341.5 مليون دولار في عام 2023 - أي بارتفاع قدره 130.3 مليون دولار يمثل نسبة 38.1% تقريباً.



كما بلغ السحب من المنح 9 ملايين دولار خلال عام 2024 مُقابل 9.7 مليون دولار خلال عام 2023 - أي بانخفاض قدره 0.6 مليون دولار يمثل نسبة 6.3% تقريباً. وبذلك وصل إجمالي المبالغ المسحوبة من قروض القطاعين العام والخاص وخطوط تمويل التجارة والمنح خلال عام 2024 إلى 1,010.8 مليون دولار مقابل 904.9 مليون دولار في عام 2023 - أي بزيادة قدرها 105.9 مليون دولار تمثل نسبة 11.7% تقريباً.

وضعية السحب من القروض والمنح خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023 (بملايين الدولارات الأمريكية)



وبلغ الإجمالي المتراكم للسحب من قروض القطاعين العام والخاص وخطوط تمويل التجارة في نهاية عام 2024 مبلغ 6,984 مليون دولار مقابل 5,982.3 مليون دولار في نهاية عام 2023. وبإضافة المنح، يبلغ إجمالي السحب المتراكم في نهاية عام 2024 مبلغ 7,159.5 مليون دولار مُقابل مبلغ 6,148.7² مليون دولار في نهاية عام 2023، وبذلك تبلغ نسبة السحب المتراكم الإجمالي إلى صافي الالتزامات المتراكمة الإجمالية في نهاية عام 2024 حوالي 53% (مقابل 56% في نهاية عام 2023).

¹ يتضمن السحب من المنح التي تم خصمها على الإيرادات ومبلغها 175.5 مليون دولار بنهاية عام 2024.

² يتضمن السحب من المنح التي تم خصمها على الإيرادات ومبلغها 166.5 مليون دولار بنهاية عام 2023.

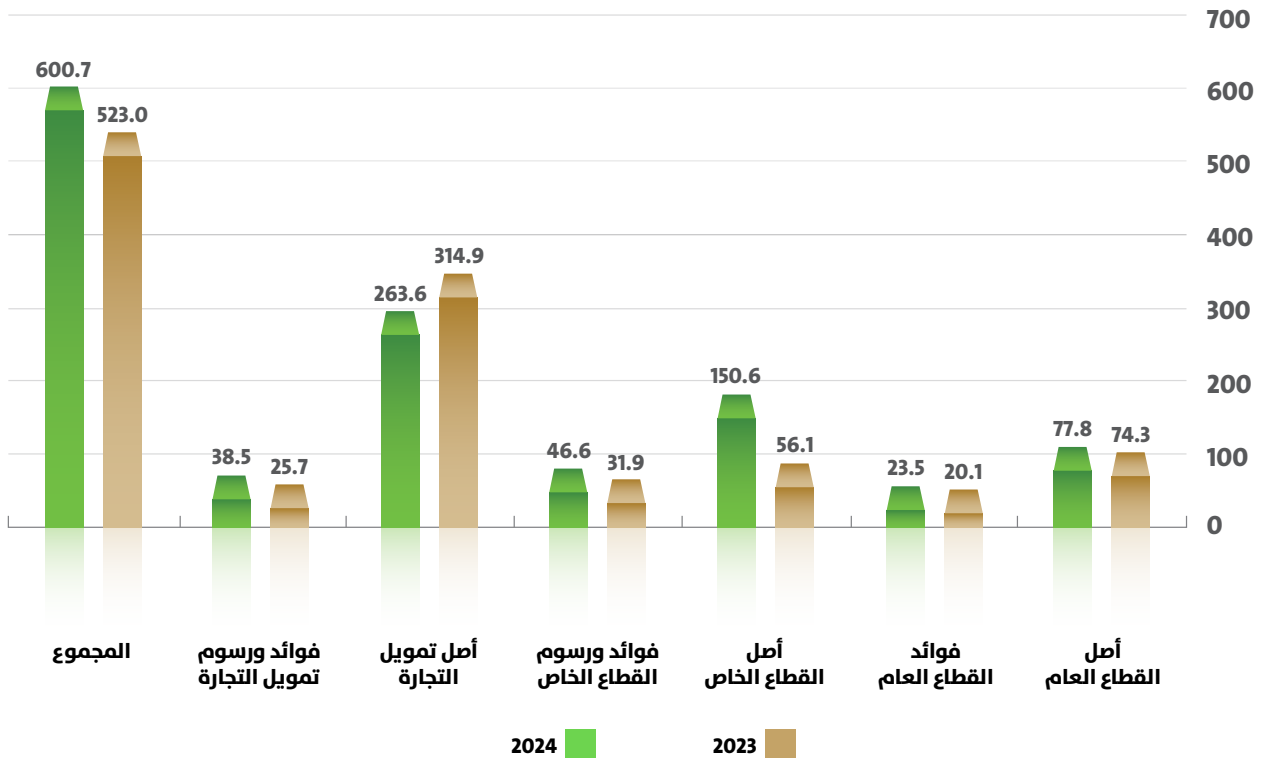


أما فيما يتعلق بالسداد، فقد بلغت جملة أقساط قروض القطاع العام المُسدّدة خلال عام 2024 مبلغ 77.8 مليون دولار مُقابل 74.3 مليون دولار خلال عام 2023 - أي بزيادة قدرها 3.5 مليون دولار تمثل نسبة 4.7%. بينما بلغ إجمالي المبالغ المُحصلة من فوائد قروض القطاع العام 23.5 مليون دولار خلال عام 2024 مقابل 20.1 مليون دولار خلال عام 2023 - أي بزيادة قدرها 3.4 مليون دولار ونسبتها 17% تقريباً.

وبالنسبة للقطاع الخاص، فقد بلغت أقساط القروض المُسدّدة 150.6 مليون دولار خلال عام 2024 مقابل 56.1 مليون دولار خلال عام 2023 - أي بزيادة قدرها 94.6 مليون دولار ونسبتها 168.6%. كما بلغ إجمالي المبالغ المُحصلة من فوائد ورسوم قروض القطاع الخاص خلال عام 2024 مبلغ 46.6 مليون دولار مقابل 31.9 مليون دولار خلال عام 2023 - أي بزيادة قدرها 14.7 مليون دولار ونسبتها 46%.

وفيما يخص خطوط تمويل التجارة، فقد بلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من الأصل 263.6 مليون دولار خلال عام 2024 مقابل 314.9 مليون دولار خلال عام 2023؛ أي بانخفاض قدره 51.3 مليون دولار ونسبته 16.3% تقريباً. في حين بلغ إجمالي المبالغ المُحصلة من الفوائد والرسوم 38.5 مليون دولار خلال عام 2024 مقابل 25.7 مليون دولار خلال عام 2023؛ أي بزيادة قدرها 12.8 مليون دولار ونسبتها 50% تقريباً.

وضعية الاسترداد خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023 (بملايين الدولارات الأمريكية)





وبذلك وصل إجمالي المبالغ المحصلة من أصل وفوائد ورسوم قروض القطاعين العام والخاص وخطوط تمويل التجارة خلال عام 2024 إلى 600.7 مليون دولار مقارنةً بمبلغ 523 مليون دولار في عام 2023 – أي بزيادة قدرها 77.7 مليون دولار ونسبتها 14.8%.

بلغ الإجمالي المتراكم لما استرده المصرف من أقساط أصل القروض وخطوط تمويل التجارة في نهاية عام 2024 مبلغ 3,352.6 مليون دولار مقابل 2,863.5 مليون دولار في نهاية عام 2023، بينما بلغ الإجمالي المتراكم للفوائد والرسوم المحصلة بنهاية عام 2024 مبلغ 918.1 مليون دولار مقابل مبلغ 840.4 مليون دولار بنهاية عام 2023.

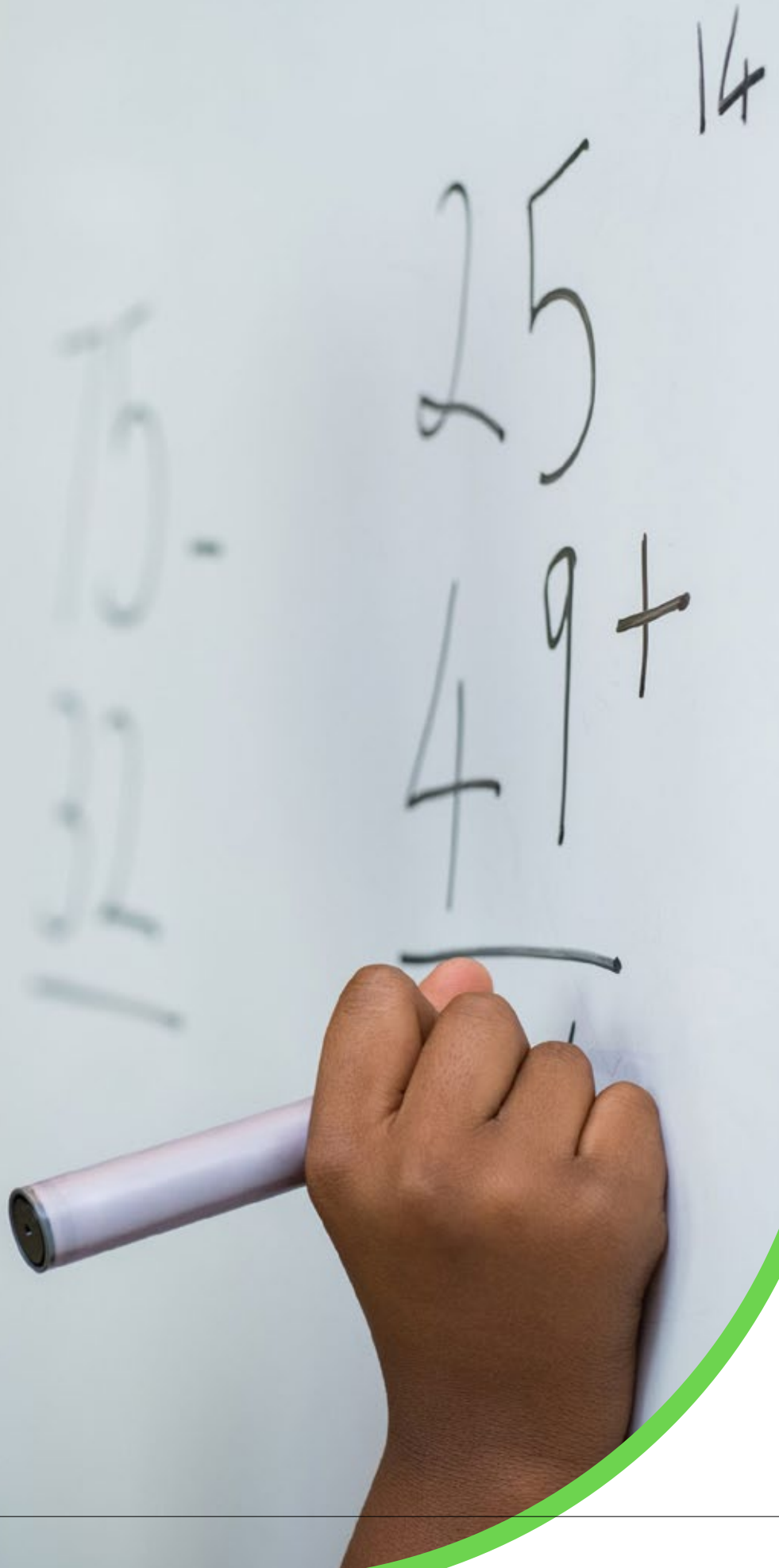
استثمارات المصرف في 2024

- بلغ حجم صافي الاستثمارات 1,986.7 مليون دولار بنهاية عام 2024 مقابل 2,266.0 مليون دولار بنهاية عام 2023؛ أي بانخفاض قدره 279.3 مليون دولار. ويُعزى ذلك إلى السحوبات التي تمت من محافظ المصرف البالغة 557.2 مليون دولار، تم تعويضها جزئياً بتحقيق استثمارات المصرف لأداء إيجابي خلال العام.
- سجلت استثمارات المصرف المُدارة خارجياً، دخلاً بواقع 149.8 مليون دولار بمعدل أداء بلغ 6.79% لعام 2024 مقابل دخل بواقع 245.2 مليون دولار لعام 2023 بمعدل أداء بلغ 7.58% للمحافظ، أي بانخفاض قدره 95.4 مليون دولار. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تقلص حجم المحافظ الاستثمارية بفعل السحوبات، إضافةً إلى تزايد تذبذب الأسواق.
- وفي عام 2024، تصدرت محافظ الأسهم المرتبة الأولى من حيث الدخل، الذي جاء بواقع 84.2 مليون دولار ما يمثل 56.24% من إجمالي دخل استثمارات المصرف خلال العام، تلتها الاستثمارات في محافظ الدخل الثابت للعائد المطلق والتي حققت دخلاً بواقع 17.2 مليون دولار ما يمثل 11.49%، وحلت في المرتبة الثالثة استثمارات المصرف في محفظة الصكوك محققةً دخلاً بواقع 13.2 مليون دولار ما يمثل 8.80%، ثم تلتها استثمارات المصرف في محافظ الدخل الثابت للأسواق الناشئة ومحافظ الدخل الثابت للعائد النسبي، اللتان حققتا دخلاً بواقع 12.7 مليون دولار و12.3 مليون دولار ما يمثل 8.45% و8.19% على التوالي من إجمالي دخل الاستثمارات المدارة خارجياً.



التزامات المصرف السنوية خلال الفترة 1975 – 2024

السنة	الالتزامات	السنة	الالتزامات
1974	-	1999	119.5
1975	85.5	2000	124.0
1976	62.0	2001	129.2
1977	66.3	2002	134.4
1978	72.9	2003	140.0
1979	49.1	2004	145.0
1980	72.0	2005	159.9
1981	76.0	2006	169.9
1982	90.0	2007	179.6
1983	83.9	2008	190.0
1984	88.0	2009	200.0
1985	73.8	2010	200.0
1986	58.6	2011	200.0
1987	71.4	2012	200.0
1988	66.7	2013	200.0
1989	72.0	2014	200.0
1990	73.7	2015	410.0
1991	74.2	2016	506.0
1992	73.7	2017	529.6
1993	74.7	2018	565.0
1994	74.3	2019	599.2
1995	79.9	2020	870.2
1996	89.9	2021	816.9
1997	99.8	2022	2,004.6
1998	109.9	2023	2,241.3
		2024	2,466.8
المجموع 15,539 مليون دولار			





التقرير المالي للمصرف في 31 ديسمبر 2024

الفرق (م.د.)	2023/12/31 (م.د.)	2024/12/31 (م.د.)	المركز المالي
(279.348)	2,266.032	1,986.684	صافي الاستثمارات
262.523	2,781.506	3,044.029	صافي أرصدة القروض
196.257	437.942	634.199	صافي تمويل التجارة
399.570	288.028	687.598	النقد والنقد المعادل
584.545	5,968.480	6,553.025	إجمالي الموجودات
517.750	0.000	517.750	السندات
(6.915)	110.465	103.550	ودائع من مؤسسة مالية أخرى
(149.128)	149.128	0.000	قروض من مؤسسة مالية أخرى
404.480	368.218	772.698	إجمالي المطلوبات
180.065	5,600.262	5,780.327	إجمالي حقوق الدول الأعضاء
(82.752)	292.018	209.266	صافي الدخل
الفرق (م.د.)	(2024/12/31-/01/01) (م.د.)	(2024/12/31-/01/01) (م.د.)	الدخل والإنفاق
الدخل من الاستثمارات			
(43.220)	55.495	12.275	محافظ الدخل الثابت - العائد النسبي
(3.686)	20.893	17.207	محافظ الدخل الثابت - العائد المطلق
(1.982)	14.646	12.664	محافظ الدخل الثابت - الأسواق الناشئة
(53.797)	138.036	84.239	محافظ الأسهم
0.716	4.090	4.806	محفظة تمويل التجارة العالمية - مداره خارجياً
4.873	8.304	13.177	محفظة الصكوك
1.776	3.573	5.349	توزيعات أرباح مؤسسات مالية
(0.073)	0.147	0.074	تسليف الأوراق المالية
(95.393)	245.184	149.791	إجمالي الدخل من الاستثمارات



الفرق (م.د.)	2023/12/31 (م.د.)	2024/12/31 (م.د.)	المركز المالي
الدخل من القروض			
3.083	19.287	22.370	القطاع العام
14.493	41.168	55.661	القطاع الخاص
17.576	60.455	78.031	إجمالي الدخل من القروض
8.235	29.828	38.063	الدخل من تمويل التجارة
22.199	8.605	30.804	فوائد الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب
(0.877)	2.170	1.293	أرباح فروق عملات وتقييم مشتقات وأخرى
(48.260)	346.242	297.982	إجمالي الدخل
8.282	26.867	35.149	إجمالي الإنفاق الإداري
1.589	4.031	5.620	نفقات نقل مقر المصرف والدعم المادي لمنسوبي المصرف
2.066	0.000	2.066	نفقات الاحتفالات
0.000	0.016	0.016	مصرفات أخرى
(0.080)	0.757	0.677	إهلاك الأصول الثابتة
11.857	31.671	43.528	إجمالي الإنفاق
20.923	0.000	20.923	فوائد السندات وخضم السندات غير المطفأة
5.002	4.529	9.531	فوائد ودائع قصيرة الأجل
(0.609)	9.654	9.045	منح تم صرفها للدول المستفيدة
(85.433)	300.388	214.955	صافي الدخل قبل المخصصات
2.792	(8.109)	(5.317)	مخصص انخفاض قيمة الموجودات
(0.111)	(0.261)	(0.372)	مخصص القروض
(82.752)	292.018	209.266	صافي الدخل للفترة 1/1 - 12/31



الفصل الرابع

العمليات المُوافق عليها في 2024





الفصل الرابع | العمليات المُوافق عليها في 2024

(أ) مشروعات القطاع العام

المستفيد	اسم المشروع	التكلفة الكلية (د.م)	قرض المصرف (د.م)	شركاء التمويل	الأهداف
يوغندا	تشبيد طريق "نيبي-جولي"	23	20	الحكومة	تعزيز المساواة في الوصول إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وربط يوغندا بالكونغو الديمقراطية، وزيادة كفاءة الطرق الوطنية وتحسين شبكتها وسلامة استخدامها. وسيؤدي تطوير الطريق إلى تعزيز حجم التجارة وتقليل تكلفة نقل المدخلات الزراعية، وربط مناطق الإنتاج الزراعي بالمراكز الحضرية.
الكاميرون	تنمية سلاسل قيمة الأرز	121.49	20	البنك الإسلامي، والصندوق السعودي، ومندوق أبو ظبي، والحكومة	تطوير سلاسل قيمة الأرز بزيادة الإنتاجية في منطقة المشروع من 4 طن/هكتار إلى 6 طن/هكتار، وزيادة الإنتاج من 5000 طن إلى 42000 طن في السنة، وخلق 210 ألف فرصة عمل دائمة. وسيسهم المشروع في خفض نسبة الفقر ومستوى سوء التغذية ونسبة الأطفال دون 5 سنوات الذين يعانون من بطء في النمو.
نيجيريا	البرنامج المتكامل للتنمية في ولاية "بورنو" (المرحلة الأولى)	57.66	50	الحكومة	تعزيز الإنتاج الزراعي في الولاية بتطوير 2398 هكتاراً من الأراضي المروية؛ وتطوير البنية التحتية للثروة الحيوانية وتحسين سلسلة قيمتها، وتسهيل وصول المدخلات الزراعية والإنتاج والمزارعين إلى الأسواق بتشبيد 55 كيلومتراً من الطرق في مناطق المشروع، وإنشاء مجمعات سكنية للمزارعين وتنمية قدراتهم وقدرات الرعاية في التقنيات الزراعية والحيوانية الحديثة والذكية.
رواندا	توسعة منظومات النقل والتوزيع لمحطة "كارينج" لتنقية المياه بالعاصمة كيجالي	94.1	20	صندوق الأوبك، والصندوق السعودي، ومندوق أبو ظبي، والحكومة	الوصول إلى خدمات إمداد المياه الآمنة في كيجالي ورواندا، وتوفيرها لنحو نصف مليون نسمة بحلول عام 2035 مقارنةً بـ 120 ألف نسمة الآن، وزيادة إنتاج المياه الصالحة للشرب بنحو 120 ألف متر مكعب في اليوم بحلول 2042. وفي أفق 2035، سيسهم المشروع في رفع نسبة التزود بمياه الشرب في منطقته من 46% حالياً إلى 100%، وخفض نسبة الفاقد من المياه في شبكات التوزيع من 42% حالياً إلى 25%.
موزمبيق	تشبيد وتجهيز مدرستين ثانويتين في "تيتي" و"نامبولا"	21.71	20	الحكومة	دعم التعليم الثانوي وتوسيع البنية التحتية ذات الصلة، وتسهيل حصول الطلاب على التعليم في المناطق التي تعاني من نقص في عدد المدارس الثانوية، وتوفير الوسائل التعليمية لمدرستين ثانويتين في منطقتي "تيتي" و"نامبولا".
سيراليون	مشروع تشبيد طريق "بوا - بنديوشا"	60	55	الحكومة	تشبيد طريق يدمج المناطق الزراعية والسياحية في المنطقة الجنوبية، وتحسين الوصول إلى البضائع وخدمات النقل، وتطوير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بتوفير بنية تحتية ذات قدرة عالية في منطقة المشروع، وتعزيز الإنتاجية الزراعية وبالتالي تخفيف اعتماد البلاد على الاستيراد.
السنغال - مالي	تشبيد سد غورياسي متعدد الأغراض في حوض نهر السنغال (تتضمن العملية قرضين)	315	100	الصندوق السعودي، والصندوق العربي، وحكومات السنغال ومالي وموريتانيا، وشركة إدارة الطاقة بماننتالي	إنشاء بحيرة صناعية بسعة صافية تُقدر بنحو 2.9 مليار متر مكعب؛ مما يسمح بتنظيم إمدادات المياه من وادي "فاليمي" لدعم الاستخدامات المختلفة للموارد المائية وخاصة تطوير الزراعة المروية (31000 هكتار)، وتوفير طاقة إنتاج كهرباء مقدارها 18 ميجاوات، وتحسين الملاحة النهرية بصفة مستدامة على طول 905 كيلومترات (الجزء الأسفل من النهر) عبر توفير تدفق إضافي قدره 80 م ³ في الثانية، ليبلغ إجمالي التدفق في النهر 200 م ³ في الثانية بداية من مدينة "باكيل".



المستفيد	اسم المشروع	التكلفة الكلية (د.م.)	قرض المصرف (د.م.)	شركاء التمويل	الأهداف
الكاميرون	دعم التعليم الأساسي في سبع مناطق	94	30	البنك الإسلامي، والشراكة العالمية من أجل التعليم، والحكومة	ضمان الوصول إلى التعليم الابتدائي لنحو 154 ألف تلميذ في 100 مدرسة في 7 مناطق، وتوفير برامج للفئات المهمشة وتقديم دعم للتلميذات في المناطق الريفية، وزيادة معدلات إكمال التعليم الابتدائي من 73% إلى 95%، وتطوير المناهج التعليمية، وإنشاء منصات رقمية للتعليم عن بعد، وتحسين برنامج التغذية المدرسية، وخلق فرص عمل بتوظيف نحو 1500 معلم جديد.
بوروندي	تشبيد الطريق الوطني رقم (16) المرحلة الثانية: "موطامبارا - بوروري" و"كيابيا - موييا"	118	60	الصندوق السعودي والحكومة	فك العزلة عن العاصمة "جيتيجا" وربطها بجنوب البلاد، وتحسين الوصول إلى المناطق المحيطة بالطريق، وتعزيز الاستثمارات المنجزة في إطار المرحلة الأولى. ويعمل المشروع على خفض تكاليف النقل من 8000 فرنك بوروندي في 2024 إلى 5500 فرنك بوروندي بنهاية تنفيذه في 2028، وتقليل زمن التنقل على الطريق بأكثر من 50%، من ساعة و50 دقيقة في 2024 إلى أقل من 44 دقيقة بحلول 2028. كما يساعد المشروع في الاندماج بين المناطق الزراعية والسياحية والحضرية في وسط وجنوب البلاد.
كويت ديفوار	دعم الشركة الجوية الإيفوارية لاقتناء طائرات (المرحلة الأولى)	172.50	76.60	بنك غرب أفريقيا للتنمية، والشركة الجوية الإيفوارية	تعزيز الربط بين وسط وغرب أفريقيا وباقي العالم من خلال إطلاق رحلات جوية طويلة المدى؛ مما يساهم في تحسين تواصل المنطقة مع الأسواق العالمية، وجعل مطار أبيدجان محطة عبور رئيسية في غرب ووسط أفريقيا ودعمه كمركز إقليمي للنقل الجوي بزيادة عدد المسافرين العابرين، ورفع تنافسية الشركة وضمان نموها المستدام من خلال تجويد مستوى خدماتها.
تشاد	مشروع التنمية المتكاملة لزراعة الأرز بسهل "شاري" - لوجون" المرحلة الثانية	37.51	20	صندوق الأوبك والحكومة	زيادة المساحات المروية وتحسين الإنتاجية، وخلق فرص عمل لسكان المناطق الريفية في سهل شاري-لوجون، وتطوير سلاسل القيمة الزراعية ذات الأولوية، وزيادة إنتاج الأرز والذرة والخضروات والأسماك؛ بقصد توفير الأمن الغذائي للسكان وتحسين دخل المزارعين والرفع من مستوى معيشتهم والحد من الهجرة الريفية.
إقليمي	دعم زيادة رأس مال الصندوق الأفريقي للتضامن (17 قرض)	120.8	120.8	—	دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 17 دولة أفريقية؛ بتمكينها من الوصول للتمويلات الضرورية لتوسيع أنشطتها؛ مما يساهم في زيادة معدلات النمو وتوفير فرص العمل وتعزيز الطاقات التصديرية. وتساهم العملية في تحقيق الاندماج الإقليمي بضمان معاملات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى دعم البنية الأساسية والمشروعات ذات الأولوية، مثل تلك المتعلقة بالاكتفاء الذاتي الغذائي والسكن اللائق والوصول للطاقة.
أفريقيا الوسطى	دعم إصلاح السياسات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي	10.3	10.3	—	دعم الإصلاحات المالية في أفريقيا الوسطى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الانضباط المالي، وتهيئة بيئة أعمال مشجعة، وتحفيز نمو القطاع الخاص، وتعزيز الحوكمة. ويتم ذلك من خلال توفير موارد مالية إضافية تمكن الحكومة من تحسين قدرتها على تقديم الخدمات العامة الأساسية، وتخفيف القيود المالية وتحسين كفاءة الإنفاق العام بما يؤدي لتقليل مخاطر حدوث أزمات إنسانية، ووضع أسس متينة لتحقيق تنمية مستدامة تعود بالنفع على جميع فئات المجتمع.



ب) عمليات القطاع الخاص

البلد/ المنطقة	اسم العملية	قرض المصرف	الأهداف
إقليمي	قرض ائتماني لصالح بنك إقليمي	50 مليون دولار	سيُسمح التمويل المقدم للبنك، من إعادة إقراض موارده لعملائه في الدول الأعضاء؛ مما يسهم في دعم القطاع الصناعي فيها وتمويل مشاريع البنية الأساسية والطاقة. كما يسهم في تعزيز القطاع المالي الإقليمي من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
نيجيريا	قرض ائتماني لصالح بنك في جمهورية نيجيريا	50 مليون يورو	سيُمكن هذا التسهيل المصرف من تحقيق العديد من الآثار التنموية؛ مما يدفع بالنمو الاقتصادي والشمول المالي والاستدامة البيئية. والبنك المقترض هو مؤسسة مالية رائدة في نيجيريا مع إطار تشغيلي قوي والتزام بالنمو الشامل؛ ويتمشى هذا تماماً مع أهداف المصرف الاستراتيجية المتمثلة في تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا. سيترك التمويل بصمة قوية مع توسيع وتنويع محفظة المصرف بشكل فعال.
إقليمي	قرض ائتماني لصالح مؤسسة تمويلية	100 مليون دولار	سيُمكن القرض الائتماني المؤسسة من مواصلة دعم عملائها من شركات ومؤسسات القطاع الخاص تحديداً الفاعلين في قطاع البنية التحتية وتنمية القدرات، وتسريع تأثير التنمية من خلال الاستثمار في تلك القطاعات؛ بما يساعد في الحد من البطالة وتخفيف حدة الفقر والحد من عدم المساواة. وتهدف المؤسسة إلى دفع المعاملات عالية الجودة، والمساهمة في خلق نمو اجتماعي واقتصادي شامل ومستدام.
مالي	قرض ائتماني لصالح بنك في جمهورية مالي	50 مليون يورو	توفير التمويل للبنك يُعد خطوة ذات أهمية كبيرة للتنمية الشاملة في مالي. هذا التمويل ليس داعماً للبنك فقط بل هو استثمار في المجتمع بأكمله، فمن خلال أنشطة الإقراض، يمكن للبنك أن يكون لاعباً رئيسياً في تحسين البنية الاجتماعية والجودة المعيشية للسكان من جهة، ودعم قدرة الحكومة على تحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية وتحسين الموارد المالية من جهة أخرى. أيضاً سيسهم التمويل في تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة؛ مما يعزز الثقة في النظام المالي واستقرار الاقتصاد الوطني.
الكاميرون	قرض ائتماني لصالح بنك في جمهورية الكاميرون	5 ملايين يورو	سيُعمل التمويل التجاري الخارجي على دعم وتعزيز الاعتمادات المستندية؛ مما يسهم في جذب استثمارات جديدة من خلال تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية. ويلعب البنك المقترض دوراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية في الكاميرون عبر تقديم المساعدة المالية الأساسية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ التي تُسهم بدورها في النهوض بالاقتصاد الوطني.



البلد/ المنطقة	اسم العملية	قرض المصرف	الأهداف
إقليمي	قرض ائتماني لصالح بنك إقليمي	100 مليون دولار	المساهمة في ضمان استمرارية البنك في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة؛ من خلال تقديم التمويل للمشاريع الكبيرة والصغيرة. يُسهم البنك في خلق فرص عمل جديدة، ودعم البنية التحتية والقطاعات الحيوية مثل الطاقة والزراعة والصحة والتعليم؛ الأمر الذي يحسن من جودة الحياة للمجتمعات المحلية. كما يدعم التجارة الإقليمية والدولية من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المبتكرة، وهذا يزيد من القدرات التنافسية للمنطقة على الساحة العالمية.
كوت ديفوار	قرض ائتماني لصالح بنك في جمهورية كوت ديفوار	70 مليون يورو	يلعب البنك المقترض دوراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية في كوت ديفوار من خلال تقديم الدعم المالي الأساسي للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم بدورها في الاقتصاد الوطني. سيدعم التسهيل الائتماني أنشطة الإقراض التي يقوم بها البنك، إلى جانب تمويل مشاريع جديدة. كما سيعمل على تحفيز القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتوفير فرص العمل، وتقديم مجموعة متنوعة من السلع والخدمات، إضافة إلى دعم ميزانية الدولة بزيادة الإيرادات الضريبية.
إقليمي	تمديد الشراكة الاستراتيجية مع صندوق تجارة إقليمي	61.1 مليون دولار	تمديد شراكة استراتيجية كان المصرف قد عقدها مسبقاً مع الصندوق المعني، لفترة 3 سنوات أخرى، حيث سيتم إعادة استثمار صافي الأصول. وتهدف العملية إلى تعزيز وتوسيع إنجازات الصندوق نحو مزيد من المرونة والاستقلالية، مع التركيز بشكل خاص على تعبئة الموارد وزيادة قيمة صافي الأصول لتتجاوز مبلغ 350 مليون دولار، بالإضافة إلى زيادة حجم التجارة الممولة لتصل إلى مبلغ مليار دولار في خلال فترة 3 سنوات.
إقليمي	قرض ائتماني لصالح صندوق أفريقي	10 ملايين دولار	يتمتع الصندوق بخبرات كبيرة في مجال التعامل مع الأسواق؛ حيث يستثمر - من ضمن أنشطته - في كافة الأدوات الائتمانية المتاحة في السوق الأفريقية. ويسهم ذلك في دفع حركة التبادل التجاري داخل القارة خاصة في مجال السلع الأساسية، إلى جانب تنمية القطاعات الحيوية والضرورية مثل الغذاء والصحة والتعليم، والأنشطة السياحية والمالية ومشروعات التنمية الخضراء.



ج) عمليات تمويل التجارة

البلد/ المنطقة	اسم العملية	قرض المصرف	الأهداف
أنجولا	خط تمويل لصالح حكومة جمهورية أنجولا	50 مليون دولار	دعم قطاع التجارة الخارجية في البلاد؛ مما يساعد على خلق مشاريع وفرص عمل جديدة وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والرفع من المستوى المعيشي بصورة عامة. وتعزيز مجهودات الحكومة في توفير السلع الاستراتيجية والخدمات المختلفة، ودعم ميزانية الدولة من خلال الإيرادات الضريبية وتوفير فرص النمو الاقتصادي.
كوت ديفوار	خط تمويل لصالح حكومة جمهورية كوت ديفوار	100 مليون يورو	دعم قطاع التجارة الخارجية في البلاد؛ مما يساعد على خلق مشاريع وفرص عمل جديدة وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والرفع من المستوى المعيشي بصورة عامة. وتعزيز مجهودات الحكومة في توفير السلع الاستراتيجية والخدمات المختلفة، ودعم ميزانية الدولة من خلال الإيرادات الضريبية وتوفير فرص النمو الاقتصادي.
بوروندي	خط تمويل دوار لصالح بنك في جمهورية بوروندي	50 مليون دولار	دعم مجهودات الحكومة في تعزيز الأمن الطاقوي للبلاد؛ بما ينعكس إيجابياً على مختلف القطاعات الاقتصادية على غرار الصناعة والزراعة؛ وهو ما سيساعد بدوره في إقامة مشاريع وتوفير فرص عمل جديدة خاصة لفئة الشباب، ويدفع بالتقدم الاقتصادي في البلاد.
كوت ديفوار	خط تمويل لصالح بنك في جمهورية كوت ديفوار	80 مليون يورو	دعم قطاع التجارة الخارجية في البلاد؛ الأمر الذي يساعد على خلق مشاريع وفرص عمل جديدة، وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والرفع من المستوى المعيشي بصورة عامة. وتعزيز مجهودات الحكومة في توفير السلع الاستراتيجية والخدمات المختلفة، ودعم ميزانية الدولة من خلال الإيرادات الضريبية وتوفير فرص النمو الاقتصادي.
إثيوبيا	خط تمويل لصالح مجموعة من البنوك في إطار تجديد عملية مشاركة مخاطر	120 مليون دولار	دعم مجهودات الحكومة في تعزيز الأمن الطاقوي والغذائي للبلاد؛ الأمر الذي سيؤثر بصورة فعالة على مختلف القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة؛ عبر إقامة مشاريع وتوفير فرص عمل جديدة تحديداً للشباب. ومن جهة أخرى، سيدفع التمويل بعجلة النمو الاقتصادي بالبلاد.
إقليمي	خط تمويل لصالح بنك إقليمي	60 مليون دولار	دعم مجهودات البنك في القيام بدوره في تمويل عمليات التجارة، وذلك عبر توفير الموارد المالية اللازمة له. وسيسهم ذلك في تطوير أنشطته؛ ما يؤدي بدوره إلى انتعاش حركة التجارة الخارجية، وتعزيز فرص النمو الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة في الدول المستفيدة.
ساو تومي وبرينسيبي	خط تمويل لصالح حكومة جمهورية ساوتومي وبرينسيبي	25 مليون يورو	دعم مجهودات الحكومة في تعزيز الأمن الطاقوي والغذائي للبلاد؛ الأمر الذي سيؤثر بصورة فعالة على مختلف القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة بإقامة مشاريع وتوفير فرص عمل جديدة تحديداً للشباب. ومن جهة أخرى سيدفع التمويل بعجلة النمو الاقتصادي للبلاد.



البلد/ المنطقة	اسم العملية	قرض المصرف	الأهداف
توغو	خط تمويل تجاري دوار لصالح حكومة جمهورية توغو	100 مليون يورو	تلبية الاحتياجات بتوفير السلع والمواد الاستراتيجية لجمهورية توغو. وسيمكن التمويل من توفير مدخلات الإنتاج؛ مما يدفع نسق الاستثمارات المحلية في قطاعات التصنيع والزراعة، ودعم الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي من خلال توفير مدخلات الإنتاج الزراعي والمنتجات الطاقية، وتعزيز قدرات الإنتاج والتصدير؛ مما يقلل من الاعتماد على الواردات.
كوت ديفوار	خط تمويل لصالح بنك في جمهورية كوت ديفوار	70 مليون يورو	دعم مجهودات الحكومة لتلبية احتياجات السوق المحلية والإقليمية من السلع الاستراتيجية والخدمات المختلفة؛ مما سينعكس إيجابياً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. كما يهدف التمويل إلى الرفع من مستوى المبادلات التجارية بين الدول العربية والدول الأفريقية؛ بما يدعم ميزانية الدولة عبر الإيرادات الضريبية وتوفير فرص النمو الاقتصادي.
أنجولا	خط تمويل لصالح حكومة جمهورية أنجولا	50 مليون دولار	دعم مجهودات الحكومة الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتطوير قطاعي الصحة والتعليم، وتوفير الخدمات الأساسية المختلفة، ودعم ميزانية الدولة من خلال الإيرادات الضريبية وتعزيز فرص النمو الاقتصادي، وتحسين الأحوال المعيشية للسكان.
الكاميرون	خط تمويل لصالح بنك في جمهورية الكاميرون	25 مليون يورو	دعم قطاع التجارة الخارجية في البلاد؛ وبالتالي المشاركة في خلق مشاريع وفرص عمل جديدة وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والرفع من المستوى المعيشي. وتعزيز مجهودات الحكومة في توفير السلع الاستراتيجية والخدمات، ودعم ميزانية الدولة من خلال الإيرادات الضريبية وتوفير فرص النمو.
سيراليون	خط تمويل تجاري دوار لصالح حكومة جمهورية سيراليون	60 مليون دولار	دعم المجهودات الحكومية لتوفير الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الأساسية، ودعم ميزانية الدولة من خلال الإيرادات الضريبية وتعزيز فرص النمو الاقتصادي، وتحسين الأوضاع المعيشية بصورة عامة.
ملاوي	إعادة استخدام خط تمويل دوار لصالح شركة وطنية	50 مليون دولار	دعم مجهودات الحكومة لتعزيز الأمن الطاقوي في البلاد؛ وسيعمل هذا على تحفيز أنشطة القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويدفع بعجلة النمو الاقتصادي في البلاد، ويسهم في خلق فرص عمل جديدة لفئة الشباب، ويرفع من جودة الحياة.
إقليمي	مشاركة اتفاقيات المخاطر	500 مليون دولار	دعم أنشطة المصرف في تمويل التجارة ورفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز دوره الرائد على المستوى العالمي، والمحافظة على علاقات التعاون مع شبكة المراسلين؛ حيث يسعى المصرف للحفاظ على علاقة تمثل ربحية للمراسلين والتي من دونها قد لا يرون جدوى اقتصادية من التعاون معه، وتوسيع فرص استنباط عمليات لا تقتصر على البنوك التجارية فحسب، بل تشمل العمليات السيادية والشركات الكبيرة على حد سواء.



(د) عمليات تنمية القدرات (عون فني)

البلد/ المنطقة	اسم العملية	منحة المصرف (ألف دولار)	الأهداف
إقليمي	إعداد الدراسة الأولية لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة عابرة للحدود لصناعة البطاريات	250	إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لإنشاء وتشغيل منطقة اقتصادية خاصة عابرة للحدود بين جمهوريتي الكونغو الديمقراطية وزامبيا؛ لصناعة البطاريات والصناعات والخدمات ذات الصلة، كجزء من مبادرة سلسلة قيمة البطاريات بين الدولتين. ويتضمن ذلك وضع خطة تنفيذية ونموذج تشغيلي، واستراتيجية للتمويل وتعبئة الموارد وترويج الاستثمار.
رواندا	المساهمة في رعاية منتدى الرؤساء التنفيذيين 2024	300	تعزيز الحوار بين المؤسسات الاقتصادية الأفريقية ومختلف الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص، لإيجاد حلول للصعوبات التي تحد من تطور القطاع الخاص في أفريقيا، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات الاقتصادية الأفريقية ونظيراتها على الصعيد العالمي بغرض تبادل الخبرات والولوج في مجالات اقتصادية جديدة وواعدة.
النيجر	خبير لدعم وزارة الاقتصاد والمالية	330	توفير خدمات خبير في مجال التخطيط والتنمية وإدارة المشاريع لمدة عامين. وتهدف العملية إلى دعم الدولة في حشد الموارد وتأمين المتابعة الحثيثة فيما يخص تنفيذ برامج ومشروعات مجموعة التنسيق العربية؛ وذلك لتحسين المحفظة ورفع نسب التنفيذ والسحوبات.
سيراليون	المساهمة في تنظيم مؤتمر المائدة المستديرة للممولين	350	تعريف الممولين ببرنامج إطعام سيراليون وحشد التمويلات الضرورية لإنجازه وتنفيذ المشاريع المندرجة في إطاره، وتعميق الحوار مع الممولين حول السياسات الكفيلة بتسريع وتيرة التنمية بالبلاد وجذب مشاركة القطاع الخاص، واستعراض الحوافز الضريبية والإنتاجية المتاحة في سيراليون.
إقليمي	المساهمة في تمويل منتدى الاستثمار العالمي لرواد أعمال اتحاد الغرف العربية	485	تشجيع ريادة الأعمال من خلال تعزيز الشراكات والتعاون وتبادل المعرفة، وإيجاد الحلول التمويلية للاستثمار في البحوث، والعمل على دفع عجلة الابتكار والتقدم التكنولوجي. ويسعى المنتدى إلى مشاركة أفضل الممارسات والخبرات من أفريقيا والعالم العربي، حول سبل تحفيز وإطلاق العنان لريادة الأعمال والاستثمارات المشتركة والتجارة.
إقليمي	تعزيز القدرات المؤسسية للصندوق الأفريقي للضمان	500	تعزيز القدرات المؤسسية للصندوق الأفريقي للضمان والاقتصادي؛ ليصبح مؤسسة ذات أبعاد قارية قادرة على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي والمالي في أفريقيا، وتوفير التمويل المعزز لدعم دول القارة.



البلد/ المنطقة	اسم العملية	منحة المصرف (ألف دولار)	الأهداف
زامبيا	تمويل برنامج تدريبي لصالح بعض الوزارات والهيئات الحكومية	500	مساعدة الحكومة في رفع كفاءة الموارد البشرية وتطوير القدرات الفنية والإدارية للكوادر الفنية في الجهات المستفيدة.
إقليمي	دعم لإعداد استراتيجية حشد الموارد لمنظمة تنمية نهر السنغال	180	إعداد استراتيجية لتعبئة الموارد المالية لتنفيذ مشاريع منظمة تنمية نهر السنغال، من خلال توفير خدمات مكتب استشاري.
إقليمي	المساهمة في تمويل دراسة حول القدرة التنافسية للصادرات الأفريقية	230	تعريف بالآليات الفعّالة لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الأفريقية؛ من أجل رفع حصة القارة في التجارة العالمية. وتوفير معلومات ذات جودة عالية حول القدرة التنافسية التصديرية لأفريقيا، تكون بمثابة منصة للحوار بين صنّاع السياسات والباحثين والشركات ومنظمات المجتمع المدني.
إقليمي	المساهمة في رعاية المنتدى الأفريقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	390	إتاحة الفرصة لربط المؤسسات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة ببعضها البعض من أجل إنشاء شبكة من التواصل، والمساعدة في نموها وتعزيز قدراتها، وتمكينها من الوصول إلى مصادر التمويل.
إقليمي	المساهمة في تمويل منتدى الاستثمار للمجموعة الإنمائية لدول جنوب أفريقيا	230	عرض منتجات المصرف التمويلية لدول المجموعة لتقوية التعاون معها، واستعراض مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية، وإبراز الإنجازات في مجال التكامل الإقليمي، والمساهمة في تهيئة المناخ الاستثماري لتحقيق أهداف التنمية في رأس المال البشري. وقد أقيمت على هامش أعمال المنتدى احتفالية المصرف بعيده الخمسين.
الكاميرون	دعم مؤسسي لإنشاء أكاديمية مهنية للتمويل الأصغر	500	دعم حكومة الكاميرون في تسريع التحول الاقتصادي وبناء المرونة في تدخلات التمويل الأصغر، وزيادة الاستثمارات والأعمال التي يقودها الشباب، إلى جانب تحسين بيئة ريادة الأعمال لخلق فرص العمل.



يتبع - عمليات تنمية القدرات (عون فني)

البلد/ المنطقة	اسم العملية	منحة المصرف (ألف دولار)	الأهداف
إقليمي	دعم مؤسسي لصالح منظمة أبطال أفريقيا	500	تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمة وتوفير بيئة عمل ملائمة، وذلك من خلال توفير الأثاث المكتبي ومعدات تقنية المعلومات للمقر الجديد؛ مما يمكنها من إنجاز مهامها والمحافظة على استدامة أنشطتها.
رواندا	دعم مؤسسي لشركة المياه والصرف الصحي	500	تعزيز القدرات المؤسسية لمؤسسة المياه والصرف الصحي في رواندا؛ لتحسين التنسيق والرقابة والأداء المستدام للقطاع، وتعزيز الكفاءة والقدرة على تقديم خدمات محسنة ومرنة.
بتسوانا	تمويل إعداد دراسة حول سلسلة قيمة لحوم البقر	230	تقييم سلسلة قيمة لحوم البقر؛ لتطوير صناعة تنافسية لصادرات لحوم البقر والمنتجات الأولية على المستوي الإقليمي والدولي. ويكون ذلك بوضع خارطة طريق بإطار زمني معين، وتحديد الإجراءات الرئيسية مع الجهات الفاعلة المسؤولة.
إقليمي	المساهمة في تمويل المؤتمر والمعرض العربي الدولي للصناعات الصغيرة والمتوسطة "الدورة الثانية"	300	تبادل الخبرات العربية والأمريكية واستعراض القضايا الرئيسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، بغرض طرح استراتيجيات وسياسات وخطط نمو فعالة تدعم هذه المؤسسات.
تنزانيا	تمويل برنامج تدريبي في مجال الأمن السيبراني	700	تنمية قدرات الشباب الأفريقي استناداً على بعض المنهجيات التطويرية. وسيتم تدريب 200 طالب في كلية تكنولوجيا المعلومات والتعليم الافتراضي بجامعة دودوما في مجال الأمن السيبراني؛ لرفع مهاراتهم في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، لا سيما الأمن السيبراني المجال الذي يؤمن لهم وظائف جاذبة، ويقلل من نسبة البطالة.
زامبيا	الاحتفال بالذكرى الستين (60) للاستقلال	10	المساهمة في تنظيم احتفالات البلاد باليوبيل الماسي لعيد الاستقلال.



البلد/ المنطقة	اسم العملية	منحة المصرف (ألف دولار)	الأهداف
إقليمي	المساهمة في رعاية النسخة التاسعة من مؤتمر بناة طرق أفريقيا	15	تسليط الضوء على أهمية جودة البنية التحتية للطرق في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وتبادل المعارف والتجارب بين دول القارة في مجال الطرق وتشجيع الاستثمار فيها؛ وذلك من أجل تحسين البنية التحتية وتحقيق التنمية الشاملة.
إقليمي	المساهمة في رعاية فعالية تكريم قادة التنمية في أفريقيا	15	التعريف بقضايا القارة الأفريقية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي على أساس مبدأ تحري الصدق والأمانة في نقل الأخبار والمعلومات، ونشر الوعي بأهمية الشفافية والحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.
ناميبيا	منتدى الاتحاد الأفريقي للشركات الأفريقية الناشئة والمتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	22	تعزيز التعاون بين رواد الأعمال وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛ لتعزيز النمو المستدام والمساهمة في الحد من الفقر.
إقليمي	المساهمة في تمويل ورشة عمل حول مبادرة تنمية منطقة الساحل	25	عرض ومناقشة نتائج ومخرجات المبادرة على الدول المستفيدة بمنطقة دول الساحل، وبمشاركة المصرف العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، وUNISS، وشركاء التنمية العاملين بالمنطقة، والأخذ بعين الاعتبار ملاحظاتهم ومقترحاتهم في الصيغة النهائية للمبادرة.
إقليمي	المساهمة في رعاية النسخة العاشرة لمعرض ومنتدى الاستثمار والتجارة الأفريقي	25	تطوير القدرة الاستثمارية والتعاون وإطلاق المبادرات لتطوير شراكات اقتصادية مربحة، والاستخدام الرشيد للموارد لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية وتنمية التجارة.
بوتسوانا	المساهمة في رعاية بطولة مناظرة المدارس الابتدائية والثانوية	25	تنمية مهارات الشباب في جوانب التفكير النقدي والابتكاري والتفاوض والقيادة، وتُشجعهم على المشاركة الفاعلة في مجتمعاتهم، لتوطيد الثقة في أنفسهم.



يتبع - عمليات تنمية القدرات (عون فني)

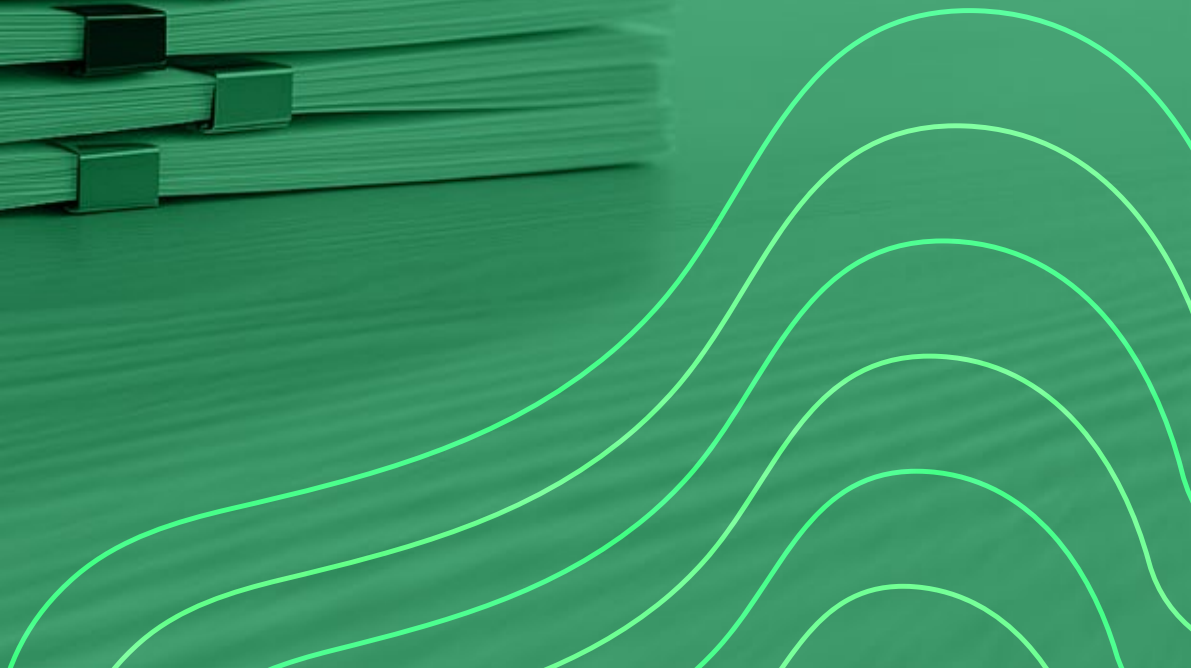
البلد/ المنطقة	اسم العملية	منحة المصرف (ألف دولار)	الأهداف
إقليمي	المساهمة في رعاية قمة قادة الإعلام الأفريقي 2024	25	مناقشة مستقبل الإعلام في أفريقيا والوقوف على التحديات الناشئة عن استخدام التكنولوجيا الرقمية، وإعادة هيكلة القطاع ليكون أكثر فعالية في دعم التنمية، وصياغة رؤية التحول والتكامل الاقتصادي للقارة.
إقليمي	ورشة عمل حول تحسين إدارة محفظة المشاريع وإجراءات السحب بالتعاون مع البنك الدولي	70	تعميم أفضل الممارسات في مجال إدارة المحفظة وتسريع عمليات السحب في دول غرب ووسط أفريقيا، من خلال إجراء تشخيص لأداء محفظة المشاريع في الدول وتحديد المشاكل العامة المشتركة بينها وتقديم حلول لها، مع ضمان تبادل الممارسات الجيدة والخبرات المتاحة في مجال إدارة المحافظ.
إقليمي	جلسة عمل حول تمويل مبادرة الأمم المتحدة ضمن مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (16)	30	تنظيم جلسة عمل حول تأمين التمويل والشراكات الاستراتيجية الضرورية لتنفيذ المبادرة الرائدة لمؤتمر الأطراف (16) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.
إقليمي	المساهمة في رعاية قمة أفريقيا لتغير المناخ	60	تعزيز مكانة أفريقيا دولياً بجذب استثمارات القطاع الخاص لإنشاء بنية تحتية خضراء مستدامة، وإثارة الاهتمام العالمي بشأن التطور الصناعي الضروري لجعل القارة أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية الشديدة، والدفع بالتعاون بين الدول والقطاعين العام والخاص.



البلد/ المنطقة	اسم العملية	منحة المصرف (ألف دولار)	الأهداف
إقليمي	رعاية مسابقة الشباب الأفريقي في الذكاء الاصطناعي والروبوتات	50	تشجيع الابتكار والصناعة في مختلف المجالات باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والروبوتات، بالتركيز على الشباب، من أجل تسريع النهوض بالقارة.
إقليمي	المشاركة في المؤتمر العالمي لمكافحة التصحر السادس عشر (COP16)	48	توفير منصة نقاش تضم جميع الفاعلين في مجال التمويل، لبحث استدامة الأراضي والزراعة في أفريقيا ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي، إلى جانب السعي لاستنباط عمليات جديدة قابلة للتمويل وبحث فرص للشراكات.
إقليمي	المساهمة في رعاية اجتماع الجمعية الأفريقية لتعزيز النزاهة	50	تعزيز أجندة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد لحكومات الدول الأفريقية، ومناقشة مقترح إنشاء مركز تدريب متميز على مستوى عالمي داخل القارة، والتحضير لاستضافة اجتماع الحوار الأفريقي لمكافحة الفساد.
إقليمي	المساهمة في رعاية النسخة السادسة لمؤتمر "جوائز Financial Afrik"	300	تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بين العالم العربي وأفريقيا عبر بناء شراكات متينة، وخلق منصة للتواصل بين القادة وصناع القرار والمستثمرين ورواد الأعمال، وتحفيز النقاش حول قضايا التنمية الرئيسية ودعم الابتكار؛ واستكشاف الفرص الاستثمارية وسبل تطوير التعاون.



الملاحق





المعلق الأول | رأس مال المصرف

بلغ رأس مال المصرف المُصرَّح به كما في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 20,000 مليون دولار أمريكي (2023: 20,000 مليون دولار أمريكي)، ورأس المال المُكتتب القابل للاستدعاء مبلغ 10,000 ملايين دولار أمريكي (2023: 10,000 ملايين دولار أمريكي)، ورأس المال المدفوع كما في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 5,000 ملايين دولار أمريكي (2023: 5,000 ملايين دولار أمريكي).

مُساهمات الدول الأعضاء حتى 31 ديسمبر 2024

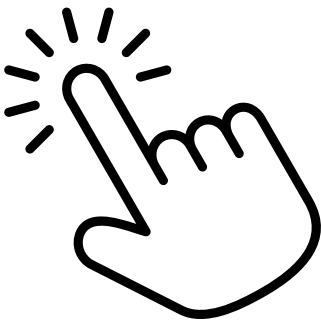
الدولة	2024	2023
المملكة الأردنية الهاشمية	10,704	10,704
دولة الإمارات العربية المتحدة	535,217	535,217
مملكة البحرين	10,704	10,704
الجمهورية التونسية	44,601	44,601
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	214,087	214,087
المملكة العربية السعودية	1,284,520	1,284,520
جمهورية السودان	10,704	10,704
الجمهورية العربية السورية	5,947	5,947
جمهورية العراق	749,304	749,304
سلطنة عمان	64,226	64,226
دولة فلسطين	10,704	10,704
دولة قطر	428,174	428,174
دولة الكويت	784,985	784,985
الجمهورية اللبنانية	35,681	35,681
دولة ليبيا	713,622	713,622
جمهورية مصر العربية	10,704	10,704
المملكة المغربية	78,498	78,498
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	7,618	7,618
الإجمالي	5,000,000	5,000,000



الملحق الثاني | البيانات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024



البيانات للسنة المالية
المنتهية في 31 ديسمبر 2024



يتيح هذا التقرير تنقلاً تفاعلياً عبر الضغط على العناوين وأرقام الصفحات، مع إمكانية الرجوع عبر زر "العودة للفهرس". كما أن رمز (QR Code) قابل للنقر المباشر.



المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا)

برج العامرية - طريق الملك
فهد - العليا - مبنى رقم 7922
(رقم فرعي 4091) رمز بريدي: 12333
الرياض - المملكة العربية السعودية

+966-112881180

+966-112881181

badea@badea.org



www.badea.org